نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٦٣ - ١٦٤ أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠١

فى هـذا العـدد

يواصـل العـدد رصـد تطورات المكافحة الدولية للارهاب وتداعياتها عـلى أوضاع حقوق الإنسان، كما يتـناول الـتطورات فى البـلدان العـربية، وبخاصـة فى الأراضى الفلسـطينية المحتـلة حيث صعدت إسرائيل من جرائم الحرب وإرهاب الدولـة ضـد المدنيين والسلطة الوطنية.

و يعرض العدد لثلاثة من التقارير الهامـة عن أوضاع حقوق الإنسان فى فلسـطين والعـراق والسودان، قدمها المقررين الخاصين إلى الأمم المتحدة.

ويسـتعرض العـدد فى باب الحقـوق الاقتصادية نتائج المؤتمر الرابع للتجارة العالمية فى الدوحة، ومواقـف المنظمات غير الحكومية مـن سياسـات تحرير التجارة فى نشاطين مختلفين.

ويتابع العدد عرض أهم الرسائل الـتى تلقتها المنظمة من أعضائها ومـن قـراء النشرة فى باب بريد النشطاء.

تداعيات مكافحة الارهاب ..(٥)

أصـابت الاجـراءات المتـبعة لمكافحة الارهـاب دوائـر حقـوق الإنسان بالقلق الشـديد لإهدارهـا لمبادئ حقوق الإنسان الدولية.

الأردن ..(٧)

فـرض قيود جديدة على الحريات العامة عن طريق صدور قوانيين مؤقته فى غيبة مجلس النواب

الجزائر ..(١٦)

رئيـس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان يتعرض لمحاولة الاعتداء عليه والمنظمة تطالب بمعاقبة المسئولين عنها.

جرائم حرب جديدة ..(٦)

مذبحـة قـلعة جانجى فى افغانستان تعد جريمة حرب بشعة تستدعى اجراء تحقيق دولى مستقل.

البحرين .. (٢٢)

أميـن عـام المـنظمة يشارك فى احتفال الجمعية البحرينية بالاعلان العالمى لحقوق الإنسـان ويرحب بالتقدم البحريني فى هذا المجال.

ذكرى اختفاء الكيخيا ..(٢٤)

ثمـان سـنوات مرت على اختفاء الكيخيا وسـط تصـاعد المطالب بضرورة كشف الحقائق ومعاقبة الجناة.

العراق .. (٩)

تمديد إتفاق النفط مقابل الغذاء بينما عادت الدعوة إلى فتح ملف أسلحة الدمار الشامل والتلويح بضرورة عسكرية جديدة للعراق.

فلسطين .. (٩)

اسـرائيل تواصل جرائم الحرب وإرهاب الدولـة وسـط تقـاعس دولى عن توفير الحماية الدولية للفلسطيين.

عولمة التجارة الدولية .. (١٢)

نظرة حقوقية لنتائج المؤتمر الرابع لمنظمة الـتجارة الدولية واثرها على تحقيق العدالة الاجتماعية للدول النامية.

المغرب ..(١٨)

الحكـم بـبراءة نشطاء الجمعية المغربية لحقـوق الإنسان يؤكد حرية نشطاء حقوق الإنسان فى القيام بواجباتهم.

فلسطين/بريطانيا ..(١٩)

جـاء قـرار محكمة الإستئناف البريطانية بـرفض قبول سمر العلمى وجواد البطمة متعارضـاً مـع أسس ومعايير المحاكمة العادلة.

بريد النشطاء .. (٢٠)

الشكاوى .. (١٦)

أخبار المنظمات .. (٢٢)

نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في فلسطين..
تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة

انقسم التقرير إلي مقدمة وخمسة أجزاء تعرض الجزء **الأول** إلي إطار عمل المقرر الخاص وتعرض الجزء **الثاني** إلي الاحتلال كسبب جذري في الصراع وتعرض الجزء **الثالث** إلي العنف والخسائر في الأرواح، في حين تعرض القسم **الرابع** إلي الاحتلال وانتفاضة الأقصى الثانية خلال أربع محاور: **الأول** المستوطنات و**الثاني** إلي تدمير المنازل والممتلكات الخاصة و**الثالث** إلي الإغلاق ونقاط التفتيش وأثرهما في تقييد حرية التنقل وتعرض **الرابع** إلي بيت المشرق، بينما أستعرض الجزء **الخامس** الخلاصة والاستنتاجات. ويتناول هذا العرض تفصيلاً القسمين الرابع والخامس من التقرير.

الاحتلال والانتفاضة الثانية

يرى المقرر الخاص أن السبب المحوري في اندلاع الانتفاضة الثانية هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمدة ٣٤ عاماً في ممارسة نفس الانتهاكات النمطية لحقوق الإنسان الفلسطيني على الرغم من فترة المفاوضات وما نتج عنها في إطار اتفاقية أوسلو، مما أدى إلي تزايد الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين في حقوقهم المشروعة. ويرى المقرر الخاص أن السلام لن يتحقق في المنطقة لو لم تبدى إسرائيل دلائل واضحة لوضع نهاية للاحتلال وممارساته، مشيراً إلي التزايد المطرد في بناء المستوطنات وتدمير المنازل والممتلكات والقيود المفروضة على حرية التنقل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية.

أولاً المستوطنات:

١- واصلت حكومة إسرائيل سياساتها الإستيطانية على الرغم من إجماع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على أن بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو انتهاك صارخ للمادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم على سلطات الاحتلال الاستيلاء على الممتلكات والأراضي المدنية وتحويلها إلي مستوطنات.

٢- أكد المقرر الخاص على وجود ما يقارب ١٩٠ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة يقطنها حوالي ٣٨٠ ألف مستوطنة، وأشار إلي أن هذه المستوطنات مرتبطة ببعضها البعض عبر العديد من الطرق الجانبية التي يمنع مرور العربات الفلسطينية فيها، والتي يوجد حولها حزام عازل على كل من جانبيها، وهذه المستوطنات والطرق تفصل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وتحد من قدرتهم على زراعة أراضيهم.

٣- وأكد المقرر الخاص على سوء المعاملة التي تصل إلي حد القتل والتي يعاني منها الفلسطينيين بصفة يومية على أيدي المستوطنين تحت حماية سلطات الاحتلال. حيث ارتكب المستوطنين العديد من أعمال العنف من قتل، وتدمير للمنازل والممتلكات، وقد تزايدت حدة هذا العنف بصورة درامية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية.

٤- كما أكد المقرر الخاص على ضرورة تنفيذ توصيات ميتشل فيما يخص التجميد الفوري لبناء المستوطنات حتى يمكن التوصل لاتفاق سلام في المنطقة.

ثانياً تدمير المنازل والممتلكات:

استمرت السلطات الإسرائيلية في انتهاكها الصارخ لنص المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم وتجرم تدمير المنازل والممتلكات المدنية من قبل سلطات الاحتلال مؤكداً على إقدام قوات الاحتلال على تدمير حوالي ٣٠٠ منزل تدميراً كلياً بالإضافة الي تجريف آلاف الدونمات الزراعية منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، كما أكد على أن إقامة العديد من الأحزمة العازلة للطرق المؤدية إلي المستوطنات قد أدى الي تجريف ٣٨٥،٨٠٨ هكتار من الموالح والفواكه وأشجار الزيتون.

ثالثا: الإغلاق ونقاط التفتيش وأثرهم على حرية التنقل

منذ ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ فرضت إسرائيل العديد من القيود على حرية الانتقال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأغلقت الحدود الدولية مع مصر والأردن وعزلت الضفة الغربية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتم وضع المئات من نقاط التفتيش على الطرق وعلى مداخل ومخارج القرى مما جعل الانتقال منها وإليها غاية في الصعوبة، الأمر الذي يؤدى إلي امتهان مشاعر الفلسطينيين الذين يتعرضون للإذلال اليومي أثناء تنقلهم للعمل أو الدراسة. وأصبحت نقاط التفتيش

واقع يومي مهين للفلسطينيين، وهو ما يعد عقاب جماعي والذي جرمته اتفاقية جنيف الرابعة بموجب المادة ٣٣. وقد أدى هذا الإغلاق المستمر والقيود على حركة التنقل إلي وضع اقتصادي سئ حيث عجز العمال عن التوجه إلي أعمالهم ومنع المزارعين من بيع المحاصيل الزراعية، وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل إلي ٥٠%.

رابعاً بيت الشرق:

أدى احتلال القوات الإسرائيلية في العاشر من أغسطس/آب ٢٠٠١ بيت الشرق في القدس الشرقية كرد فعل انتقامي لتفجير قنبلة في القدس الغربية إلي وضع عراقيل جديدة أمام عملية السلام.

الاستنتاجات:

١- يجب على الحكومة الإسرائيلية التوقف الفوري عن سياسة الإغتيالات والتصفيات الجسدية الموجهة ضد عناصر فلسطينية، كما يجب على الجانب الفلسطيني التوقف عن العمليات الانتقامية حتى يمكن التوصل إلي اتفاق لوقف إطلاق النار.

٢-يجب على الحكومة الإسرائيلية التوقف الفوري عن انتهاكها المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

٣- يجب على طرفي النزاع الالتزام بمعايير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويجب على الجانب الإسرائيلي التوقف عن تقييد حرية الانتقال التي يفرضها على الفلسطينيين.

٤- يجب على الجانب الإسرائيلي التوقف الفوري عن بناء المستوطنات الجديدة والشروع في إزالة المستوطنات القديمة التي تؤدي إلي ارتفاع وتيرة العنف.

حقوق الإنسان في العراق..
تقرير المقرر الخـــــاص للأمم المتحدة

قدم السكرتير العام للأمم المتحدة إلي الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقرير المقرر الخاص بحقوق الإنسان في العراق بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠١، وأهم ما تضمنه:

١-اعتماد المقرر الخاص على معلومات واردة في عن مصادر مختلفة نظراً لعدم تلقيه رد رسمي عن حكومة العراق حول اقتراحه نظراً لعدم تلقيه رد رسمي عن حكومة العراق حول اقتراحه بزيارة العراق، وأيضاً عدم ورد استجابة رسمية منها حول موعد كيفية بناء حوار فعال وتكامل مع المقرر الخاص سواء بالزيارة أو من خلال التقارير أو من خلال إيفاد وفد عراقي.

٢-استمرار المشاكل التي يواجهها برنامج النفط مقابل الغذاء رغم دخوله مرحلته التاسعة في ديسمبر ٢٠٠٠، حيث زادت قيمة التعاقدات التي لم يتم البت فيها من ٣,١ بليون دولار أمريكي في مارس ٢٠٠١ إلي ٣،٧ بليون دولار أمريكي. وأسف المقرر الخاص لأن البرنامج وفقاً لتقرير هيئة الصليب الأحمر الدولية لا يفي بالحاجات الأساسية للعراق خاصة في مجالات الرعاية الصحية، ومياه الشرب، والطاقة الكهربائية والصرف الصحي واهتمام المقرر الخاص بما أثير حول فكرة "العقوبات الذكية" وأمله في ضرورة توصل جميع الأطراف المعنية إلي اتفاق حول كيفية الارتقاء بمستوى الموقف الإنساني في العراق.

٣-تكرار ورود معلومات حول وقائع القتل خارج القانون والتعذيب والضغط خاصة لأسر اللاجئين في الخارج كوسيلة للضغط عليهم لوقف أنشطتهم المعارضة. ومن أبرز صور المعاملة القاسية والمهنية تعرض الأشخاص الذين يوجهون أي نقد للرئيس صدام حسين أو أي من أفراد أسرته لعقوبة قطع السان التي ينفذها فدائيي صدام.

٤- أما حوادث القتل فمن أبرزها (والتي سبق وأن تناولها مقررين خاصين بوضع حقوق الإنسان في العراق في تقارير سابقة) ما ورد عن مقتل الجنرال كامل عزيز الجنابي في منتصف ديسمبر ١٩٩٨ بواسطة نجل الرئيس، وكذلك الحملة المرعبة التي نفذها فدائيو صدام لقتل مجموعة من النساء المشتبه في ممارستهم الدعارة. ورداً على تساؤلاته المتكررة حول ما إذا كانت الدعارة جريمة تصل عقوبتها إلي الإعدام لم يتلق المقرر الخاص سوى رد غير رسمي بأن الإعدام عقوبة تقرر فقط على من يستغل النساء في الدعارة.

٥-الإشادة برد الحكومة العراقية على خطاب المقرر الخاص لإجلاء ما أثير من مزاعم حول مقتل الداعية الشيعي أية الله حسين في ظروف غامضة حيث وجد ميتاً في مكتبته بالنجف في ٢٠٠١/٦/٢٢ بعد عشرة أيام من رفضه إعلان التأييد العلني لتعيين قصي صدام حسين القيادة القطرية لحب البعث، وإتمام إجراءات الدفن في

عجلة دون توقيع كشف طبي مع حظر مراسم العزاء فيه وقد تناول هذا الرد التفصيلي بتاريخ ٢٠٠١/٧/٤ ورد بعثة العراق الدائمة بالأمم المتحدة ظروف وفاة المذكور (٧٢ سنة) بالمستشفى حيث نقل إليها إثر أزمة قلبية حيث سبق تلقيه العلاج والمتابعة في مستشفيات داخل وخارج العراق إتمام إجراءات الجنازة وفقاً للطقس الشيعية ورغبة الأسرة مع حضور رسمي وشعبي كثيف واستمرار تلقي العزاء لمدة٤ أيام بمشاركة مسئولين رسميين نيابة عن الرئيس صدام. وتناسب الإجراءات البوليسية مع أهمية ومكانة الفقيد.

٦-استمرار ورد معلومات حول عمليات الترحيل الجماعي للسكان غير العرب من مناطق معينة بهدف تعريبها وما يسببه ذلك من معاناة. بالإضافة إلي عدم إجلاء ملف المفقودين العراقيين نتيجة سياسات الطرد والترحيل في الثمانينات ونتيجة حرب الخليج وكذلك بالطبع ملف المفقودين والأسرى الكويتيين ترحيب المقرر الخاص بالمعلومات الواردة حل تبني أسلوب متوان للتعامل مع هذه المشكلة من منطلق النظر إليها كمشكلة إنسانية بحتة.

حقوق الإنسان في السودان.. تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة

أحال السكرتير العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان المؤرخ ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وأهم ما تضمنه:

١-الاشادة بالجهد الواضح لحكومة السودان في تكريس الديمقراطية وتحسين اوضاع حقوق الإنسان ومن ذلك إقرار دستور جديد وانشاء المحكمة الدستورية العليا. وتسجيل الأسف للتراجع عن هذا التوجه الذى يعكسه تجديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عام من يونيو/حزيران وتعديل قانون الأمن العام بما يسمح بمد أجل الاعتقال دون محاكمة إلى ٦ شهور وإلغاء الرقابة القضائية على الشرطة وتجدد الاعتقال لعناصر المعارضة والصحفيين والناشطين الطلابيين.

٢-تصعيد الأنشطة العسكرية خاصة حول مدينة راجا بمنطقة بحر الغزال وفشل الأطراف المتصارعة في احترام التزاماتها ازاء المدنيين ومانتج عن ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة قصف الأهداف المدنية وتوقف جهود الاغاثة خاصة مع تعرض منظمات الاغاثة نفسها لخسائر، وعمليات الترحيل الواسعة لسكان المناطق المحيطة بآبار البترول. وتزايد ممارسات نهب الأغذية واختطاف النساء والأطفال على طول خط سكة حديد أويل-واو. ومع عدم الاستخدام الكفء والعادل لعائدات البترول فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازية، فقد تزايدت مشاكل المرحلين داخليا. واستمرت مشاكل الأطفال المجندين فما زال هناك ٩،٠٠٠ طفل مجند في جنوب السودان رغم إطلاق ٣٥٠٠ طفلاً وفقاً لبرنامج وضعته اليونيسيف وتفاقمت ظاهرة اختطاف النساء حيث شملت ٥٠٠٠. ولم يتجاوز انجاز "لجنة مناهضة اختطاف النساء والأطفال" سوى حل مشكلة ٥٥٠ مختطف. وارتفعت معدلات الأمية خاصة في الجنوب لقصور فرص التعليم.

في ضوء معاناة المدنيين وحقوق الإنسان من جراء الحرب والقتال أوصى المقرر الخاص الأطراف المتحاربة بمراعاة التزاماتهم تجاه المدنيين وإلزام أنفسهم بعملية تفاوض مستمرة لتحقيق وقف إطلاق النار وإيفاد مراقبون مقبولون والوصول إلى اتفاق سلام ولو بمساعدة خارجية تتضافر فيها جهود الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربى، ومصر وليبيا والدول الأم لشركات البترول العاملة في السودان. كما دعى الجماعة الدولية للنظر في كيفية مساهمتها في وفاء حكومة السودان بمسئولياتها تجاه المرحلين داخلياً تطبيقاً "للمبادئ الموجهة حول الترحيل الداخلي" التى أصدرها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، وحث الحكومة السودانية على ضرورة استئناف مسيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأكيد الالتزام بالدستور وتدعيم دور المحكمة الدستورية، ومراجعة قوانين الأمن الأخيرة وإلغاء حالة الطوارئ والرقابة على الصحف ودعم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وكذلك زيادة فعالية لجنة مكافحة اختطاف النساء والأطفال" للقضاء على هذه الظاهرة، وكلها إجراءات لازمة لإيجاد الظروف المواتية والمتطلبات اللازمة للحصول على المساعدات الدولية للتنمية. كما حث المقرر الخاص الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية على التعاون مع الحكومة السودانية ومع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان عدم تحول الحرب في السودان إلى "حرب منسية" خاصة وأن استقرار الأوضاع في أفريقيا في ضوء النزاعات على الحدود ضروري لإنهاء عزلة أفريقيا عن العالم الخارجي، وهو من مسئولية دولها مع الدول المتقدمة من خلال التجارة والقروض.

حقوق الإنسان
.. وتداعيات مكافحة الإرهاب

أصابت التدابير والإجراءات المتسارعة لكافحة الارهاب على الصعيد العالمى دوائر حقوق الإنسان بالقلق الشديد، واذا كانت الحرب في أفغانستان قد انتزعت تركيز الأضواء خاصة مع الأوضاع المأسوية اللاإنسانية فيها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوربية التى تطرح نفسها كنموذج للديمقراطية كانت كغيرها من البلدان تغلبها سمة واحدة، هى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التى تهدر حقوق الإنسان المستقرة بحجة منح السلطات الصلاحيات اللازمة لاتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاج اللازم لمكافحة الإرهاب.

أفغانياً واصلت البلدان المجاورة تقييد تدفق اللاجئين والفارين من جحيم القصف الجوي العنيف للقوات الأمريكية وحليفاتها، خاصة بعد اعتمادها نظرية تدمير المربعات، والتى تعنى إزالة كافة أشكال الحياة في مساحات كبيرة، وعدم التورع عن قصف المناطق المدنية بحجة وجود تجمعات مجاورة لقوات حكومة طالبان، مما أدى إلى سقوط الآلاف من المدنيين قتلي، وعشرات الآلاف من الجرحى، وبلغت حدة القصف تدمير مراكز المنظمات الإنسانية الدولية ومخازن المساعدات الغذائية التابعة لها بشكل متكرر ومكلل بالاعتذارات عن الأخطاء.

وإذا كان القصف قد ساهم في الانهيار السريع لحركة طالبان الحاكمة منذ سقوط دفاعاتها في مدينة مزار الشريف الاستراتيجية، غير أن ذلك قد أدى مباشرة إلى تفاقم انتهاكات الحق في الحياة خارج نطاق القصف، حيث باشرت قوات تحالف المعارضة الأفغانى عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء بحق مئات من الأسرى، وتورطت فيها لاحقاً قوات التحالف الدولى، ثم توسعت عمليات القتل والنهب والسلب مع انهيار الوضع الأمني، وأوقع فيما أوقع مراسلين صحفيين أجانب.

وقد نجحت مساعى "الأخضر الابراهيمى" مبعوث الأمم المتحدة الى أفغانستان فى انجاز اتفاق بين الفصائل السياسية والاثنيات الأفغانية فى المؤتمر المخصص لذلك فى بون/ألمانيا، بعد خلافات طويلة.

وأسفر الاتفاق عن تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، تدير شئون الحكم فى البلاد وتبحث فى استتباب الوضع السياسى والأمنى وتحقيق الاستقرار، وتتلقى دعم الجهات الدولية المانحة، لمساعدتها فى أداء دورها، والبدء فى عمليات اعادة الاعمار وعودة اللاجئين والنازحين.

أمريكياً، تدافعت التدابير والإجراءات الأمريكية لتحقيق مكافحة شاملة للإرهاب، وسط هلع يثيره استمرار الهجمات البيولوجية بجرثومة الجمرة الخبيثة "أنثراكس" والمخاوف من تطور هذه الهجمات إلى جرثومات أكثر تدميرية، وفاقم من حالة الذعر السائدة تحذيرات أجهزة الأمن الأمريكية من هجمات إرهابية محتملة.

في الوقت ذاته تواصل أجهزة الأمن الأمريكية احتجازها للمئات من العرب ومن جنسيات وأصول مختلفة بشبهة علاقتهم بتنظيمات تصنفها الإدارة الأمريكية بأنها إرهابية، وتماطل أجهزة الأمن في إعلان معلومات دقيقة عن المحتجزين وأسباب احتجازهم، يساعدها في ذلك صلاحيات واسعة قررتها لها السلطات الأمريكية، بدأت بما تردد عن رفع الحظر عن قانون منع الاغتيال، ثم قرار دعم قدرات موازنة جهاز المخابرات المركزية وتكليفه بعمليات سرية ذات صبغة عسكرية، وسن قانون يمنح أجهزة الأمن الحق في احتجاز أشخاص لمدة أسبوع لمجرد الاشتباه، وقد بلغت التدابير حد إحالة المدنيين الأجانب المتهمين بالإرهاب إلى المحاكم العسكرية الأمريكية للتقاضي على درجة واحدة، وقد لقيت هذه الاجراءات معارضة قوية داخل الولايات المتحدة، ظهرت جلياً فى مواقف منظمات حقوق الانسان والهيئات المعنية والكتابات الصحفية العديدة فى هذا الاتجاه، كما أصابت هذه التدابير الكثيرين في العالم بالصدمة نتيجة طرح واشنطن لنفسها باعتبارها قلعة الحريات وزعيمة العالم الحر والأكثر تدخلاً لدى الدول في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال ترفض الانضمام إلى اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان مكتفية بالتصديق على ثلاثة منها فقط.

أوروبياً، تابعت الدول الأوربية تدابيرها لمكافحة الإرهاب، وتوسعت في عمليات الاحتجاز والتحقيق للمشكوك في انتمائهم او علاقاتهم بتنظيمات إرهابية، وشرعت في إجراء تعديلات تشريعية خطيرة خاصة في قوانين الهجرة واللجوء وبشكل واضح فانها ستطبق بحق فئات المواطنين والمقيمين واللاجئين العرب والمسلمين، وقد جاء أبرز صور هذه التعديلات في

بـريطانيا، حيث أودعت الحكومة مشروع تعديل لعدد من القوانين لدى مجلس النواب للـبت فيها قبل نهاية ديسمبر/كانون أول المقـبل، يشمل إعلان حال الطوارئ في الـبلاد لمـدة عـام، وصـلاحية احتجاز الأشخاص للاشتباه لفترات طويلة، وتقييد حـرية الحركة للمقيمين واللاجئين بشكل خطيـر وتـرحيل المشـتبه فيه منهم إلى الخـارج، واحـتجاز اللاجئين الرافضين ترحيلهم إلى بلد ثالث لمدد غير محدودة.

عـربياً، فقـد استطردت بعض الدول إجراءاتها وتدابيرها في ذات الإطار، منها توسـع الجزائـر فـي التعاون أمنياً مع واشـنطن في إجراءات مكافحة الإرهاب وبما يصل للاستعانة بخبراء أمريكيين في القضاء على فلول الجماعات المسلحة في الـبلاد، وفي مصر تتابعت إحالة المدنيين إلى محـاكم عسـكرية بتهمة الانتماء الى تنظيمات،مـتطرفة، وفـي الأردن تابعت الحكومة إصدار القوانين المؤقتة في غيبة مجلس النواب بعد أن فرضت قيوداً واسعة على حريات الاجتماع والتنظيم، ثم عدلت قانون العقوبات ليفرض قيوداً خطيرة على الحـق فـي حـرية إبـداء الـرأي والتعبير.

وواصـل المسـئولون الأمـريكيون والبريطانيون توجيه الاتهامات إلى العراق بعد أن ثبت عدم تورط بغداد في العمليات الإرهابيـة، فقد تكرر اتهامه بتهديد السلم والأمـن الدولي، واتهامه بامتلاك أسلحة دمـار شـامل واعتـبار ذلـك نوعاً من الارهاب، وبات واضحاً أن العراق أصبح أكـثر عرضـة لتصـعيد عسكري كبير يستهدف إطاحة الحكم في بغداد .

فى المقـابل، لا تزال الكثير من الدول العـربية تمـارس ضغوطاً على واشنطن لـلقيام بدور فاعل وأقل انحيازاً لإسرائيل فـي شأن القضية الفلسطينية، فيما غطى على كافة تلك الجهود تمسك واشنطن بضم مـنظمات المقاومة الفلسطينية إلى لائحة التنظيمات التى تصنفها بالإرهاب استجابة لإسـرائيل، وضـغطها عـلى السـلطة الفلسـطينية لتوجيه جهودها لقمع الفدائيين الفلسـطينيين، من دون التفات إلى تصعيد إسرائيل لممارسات إرهاب الدولة.

كمـا واصـلت واشنطن ضم حزب الله اللبـناني إلى قائمة التنظيمات الموصومة بالإرهـاب، ومارست ضغوطاً كبيرة على كل من بيروت ودمشق لتصفية الحزب أو على الأقل تجميد أرصدته المالية والتحول إلى حـزب سياسى دون بنية قتالية، وقد اسـتهدفت الضـغوط تصفية دور الحزب الـذى بات فاعلاً دولياً مؤثراً في الصراع العـربي الإسرائيلي بعد نجاحه في إجبار إسـرائيل عـلى الانسـحاب من الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط.

وتعكـس الملامح المذكورة سلفاً بعضاً من حال الفوضى الذي يعيشه العالم حالياً، والتى تمثل خروقاً صريحة للقانون الدولي العـام والقانون الإنساني الدولي وبالدرجة الأولى الشـرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهى الخـروق التى تشكل إهدارا جسيما لـلجهود النبيلة والقيم الإنسانية العليا التى ناضل العالم لأجلها طويلاً، وتهدد بتراجع خطيـر يقضى على الآمال في عالم أكثر إنسانية وتقدم.

وتعبر **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** عـن خشـيتها مـن التدابير والسياسات التى طبقت علـى المستويين الوطني والدولي، وتشعر ببالغ القلق علـى مستقبل أوضاع حقـوق الإنسان ثقافة وتطبيقاً، وتنضم إلى الدعوات العالمية الرشيدة بضرورة وضع حـد فـوري لكـل ما من شانه أن يمس بالغايـات والمقاصـد الإنسـانية النبيـلة وتطالب بوضع حد فوري للحرب الدائرة في أفغانستان والالتزام بآليات دولية عادلة في جلب ومحاكمة المسئولين عن هجمات الحادي عشـر مـن سبتمبر/أيلول، وإبـلاء الأمـم المتحدة دورها الكامل في مسـاعدة الشـعب الأفغاني، وتقديم المنح والمساعدات اللازمة عبر قنواتها وهيئاتها المتخصصة لمساعدة الشعب الأفغاني على تجـاوز مأسـاته المتفاقمة وإعادة إعمار بـلاده وعـودة اللاجـئين والنازحين إلى ديـارهم، كمـا تطـالب باضطلاع الأمم المـتحدة بدورهـا فى مكافحة الإرهاب، ووضـع تعـريف محدد له يحدد الفاصل المطـلوب بيـن التـنظيمات الإرهابيـة وحركات المقاومة والتحرر الوطني، كما تضـطلع بدورها فى وضع برامج العمل لمكافحـة كافـة صور وأشكال الإرهاب، وأخطـرها إرهـاب الدولـة، والذي تعد إسرائيل أعتى قلاعه.

.. والمنظمة تطالب بفتح تحقيق دولى فى مذبحة جانجى

بدات مذبحة قلعة جانجى، التى لا يمكن تصنيفها إلا فى إطار جريمة حرب بشعة، عندما أطلق عنصر من المخـابـرات المركـزية الأمريكية النيران بدماء باردة عـلى رأس أحـد الأسـرى خلال حوار بيـنهما، مـاأدى إلى انـتقاض الاسرى المقيديـن ومهاجمـتهم لـزملاء القـاتل وحراسته من الأفغان، ودارت رحى

معركة لم تستطع قوات الجنرال " عن الرشيد دوستم" المسيطر على القلعة التحكم، مما استدعى قيامه بقصف القلعة بالمدفعية الثقيلة.

وأوردت بعض المصادر الصحفية أن من بين القتلى الثمانمائة ٢٥٠ على الأقل من العرب و ١٠٠ من جنسيات اخرى، وأن اليأس الذى أصاب هؤلاء نتيجة إعدام أقرانهم من دون محاكمات وبشكل لا إنسانى فى مزار الشريف، كان دافعاً كافياً لانتفاضهم على حراسهم، والموت أثناء القتال، وهو ما كان مبرراً لاستدعاء القاذفات الأمريكية والبريطانية لمهاجمة القلعة صغيرة المساحة ، مما أدى إلى تدميرها بشكل شامل وإحتراق جنباتها، وطبقاً لبعض المصادر لم يكن القصف الجوى كافياً، وتدخلت مجموعات من القوات الأمريكية والبريطانية الخاصة للقضاء على من بقى حياً من الأسرى الضحايا.

وفى بيان لها أدانت المنظمة بشدة ما أسمته بجرائم الحرب البشعة التى ترتكبها القوات الأمريكية والبريطانية وقوات حلفائها من تحالف المعارضة الشمالية الأفغانى، والتى بلغت ذروتها فى القلعة، وبما يمثل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بقواعد معاملة الأسرى.

الأردن
قيود متوالية على الحريات العامة

تابعت الحكومة الأردنية فرض قيود جديدة على الحريات العامة في البلاد، وذلك عبر إصدارها لسلسلة من القوانين المؤقتة في غيبة مجلس النواب، إستناداً لنص المادة ٩٤ من الدستور التى تتيح لها ذلك في ظروف الضرورة القصوى.وبعد إصدارها للقانون المؤقت رقم ٤٥ المتعلق بتنظيم قواعد عقد الاجتماعات العامة، والذى وضع قيوداً صعبة على الحق في حرية الاجتماع، وغيره من القوانين، أصدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً برقم ٥٤ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات، بررته بالحاجة الماسة لاتخاذ تدابير قانونية لمكافحة الارهاب وبما يتسق مع الحملة العالمية ضده.

وقد فرضت التعديلات قيوداً خطيرة على الحق في حرية الراى والتعبير، حيث طاولت التعديلات، من دون أسباب واضحة، تجريماً مشدداً لبعض جرائم السب والقذف بحق المسئولين، وفرض عقوبات لحبس الصحافيين وفرض غرامات مالية كبيرة عليهم فضلاً عن إغلاق صحف ومطبوعات، وجاءت صياغة التعديلات غير محددة أو واضحة، بما يعنى إعمال السلطة التقديرية فيها بشكل كبير، يفاقم من جسامتها على الحريات العامة.

في إطار ذلك إستنكر المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب هذه التعديلات والتي اعتبرها تفرض مزيداً من القيود على حرية الصحافة ومزيداً من العقوبات على الصحافيين فضلاً عن إغلاق الصحف ، ودعا الاتحاد السلطات الأردنية إلى معاودة النظر في هذه التعديلات الخطيرة. وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد طالبت الحكومة الأردنية بسحب القانون رقم ٤٥ الخاص بتنظيم قواعد الاجتماعات العامة، وعززت التعديلات الأخيرة على قانون العقوبات من شعور المنظمة بالقلق على وفاء الأردن بالتزاماته فى مجال حقوق الإنسان.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن بياناً حذرت فيه من خطورة التعديلات على قانون العقوبات لما يضطلع به من حماية عادلة للمجتمع.

وذكرت السلطات التنفيذية بقرارات القضاء الأردنى بعدم دستورية مثل هذه القوانين التى تصدر في غيبة مجلس النواب لافتقادها لشرط الضرورة القصوى طبقاً للمادة ٩٤ من الدستور.

كما أشارت دوائر حقوقية أردنية أخرى الى خطورة هذه التدابير والاجراءات، مشيرة الى مخالفتها للالتزامات التى صادقت عليها المملكة الأردنية فى مجال حقوق الانسان.

وقد سعت السلطات الأردنية إلى التخفيف من حدة الاجراءات، باعلانها عن إلغاء وزارة الاعلام، في إطار تقليص دور الدولة الرسمي في السيطرة على الاعلام المرئي والمسموع في البلاد، وهى الخطوة التى لقيت ترحيباً من كافة الدوائر والهيئات المعنية، ولكن من دون تجاهل لما تعكسه التعديلات الأخيرة على قانون العقوبات وغيرها من القوانين المؤقتة من قيود .

والمنظمة إذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء التدابير الأخيرة التى اتخذتها السلطات والتى تتعارض مع إلتزامات الأردن في مجال حقوق الإنسان، فإنها تأمل تجميد العمل بهذه التدابير ومعاودة النظر في تطبيقها، واستئناف العمل بالقوانين المستقرة سابقاً لحين عودة الولاية لمجلس النواب.في دورته المقبلة.

مصر:
استمرار إحالة المدنيين الى المحاكم العسكرية

أحالت نيابة أمن الدولة العليا (٢٥٧) من المتهمين الأعضاء فىالجماعات الإسلامية المتشددة إلى المدعى العام العسكري بناء على قرار رئيس الجمهورية بالإحالة الى القضاء العسكري استناداً إلى نص المادة (٦) من قانون الأحكام العسكرية، وقد وجهت للمتهمين تهمة الانضمام إلى الجماعات المحظورة بهدف قلب نظام الحكم وتعطيل الدستور والتخطيط لتنفيذ مخطط إرهابي يهدف إلى إغتيال بعض الشخصيات العامة وتفجير عدد من المنشآت الحيوية.

وقد أصدرت بعض المنظمات الحقوقية المصرية ومنظمة العفو الدولية بيانات حذرت فيه من مغبة إحالة المتهمين للقضاء العسكري وضرورة إحالتهم للقضاء الطبيعي.

والمنظمة إذا تعبر عن رفضها لكل أشكال الإرهاب التى قد تمارس سواء من الأفراد أو الجماعات ، إلا أنها ترى ضرورة مثولهم أمام قاضيهم الطبيعي وفقاً لأحكام الدستور المصري والتزامات مصر الدولية.

..ومجلسى الشعب والشورى يوافقان على إلغاء عقوبة الجلد بالسجن

وافق مجلس الشورى على إلغاء عقوبة الجلد بالسجن وذلك بحذف الفقرة الأخيرة من المادة (٤٣) من قانون تنظيم السجون، والتى كانت تقضى بجلد المسجون (٣٦) جلدة وضرب المسجون الذي يقل عمره عن (١٧) عاماً (١٠) ضربات بعصا رفيعة ، وتم نقل أدوات الجلد إلى متحف السجون. وأشار المسؤولون بوزارة الداخلية إلى أن الجزاءات التأديبية فى قانون السجون بخلاف الجلد كافية لتحقيق حفظ النظام فى المؤسسات العقابية.والمنظمة إذ ترحب بهذه الخطوة التى من شأنها تحسين أحوال السجون والحد من العقوبات البدنية التى لا تتفق مع التزامات مصر الدولية فإنها ترجو أن يتبع ذلك خطوات أخرى فى إطار تحسين الأوضاع.

المغرب:
المنتدى العربى الأفريقى يطالب بتطبيق البروتوكولات الملحقة لمعاهدة حماية حقوق الطفل

..عقد فى المغرب خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثان الملتقى العربى الأفريقى لمناقشة قضية الاستغلال الجنسى والتجارى للأطفال وذلك برعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) تحت الرعاية الشرفية للأميرة لالا مريم، وشارك فى أعمال المنتدى (٢٥٠) خبيراً واعلاميا من (٤٠) دولة تمثل الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وافريقيا الغربية والوسطى، وأفريقيا الشرقية والجنوبية.

ترجع أهمية الملتقى إلى أنه بدأ الاهتمام منذ فترة قصيرة بالأعمال الاخلاقية التى تدمر نفسية وشخصية الأطفال، وناقش الملتقى ما سوف يعالج فى المؤتمر المقبل بيوكوهاما مثل شخصية المستغل، والصور والأفلام التى تعرض على الأطفال، وتشريع وتطبيق القوانين، وتجارة الأطفال، والوقاية والحماية وإعادة التاهيل. وقدمت دراسات أحدها حول المشكلة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوضحت الصعوبة فى تقدير حجم الظاهرة بسبب الثقافة السائدة والعادات الخاصة بالمجتمعات، ومعالجة الاستغلال الجنسى للأطفال فى خانة العنف والإعتداءات، وغياب الدراسات الوطنية، وانعدام وجود آلية للمتابعة،ونقص تأهيل المهنيين الذين يتصدون للظاهرة، كما تضمنت الدراسة نوعين من التوصيات أخذة الخصوصيات الوطنية والإقليمية، المدى القريب: وضع استراتيجيات لمحاربة المشكلة واجراء دراسات للحصول على احصاءات تسهل وضع مؤشرات وآليات متابعة، اما على المديين المتوسط والبعيد، فطالبت الدراسة بملاءمة القوانين القطرية مع الاتفاقيات الدولية، وايجاد جهاز وسيط متصل بالأمم المتحدة. وشهد الملتقى اتفاق عام على أن عامل الفقرمهم جداً فى إستفحال الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال.

كذلك اجمع المشاركون على ذكر فلسطين بالاسم نظراً لما يتعرض له الأطفال من استغلال جنسى فى السجون الإسرائيلية.

وأصدر الملتقى بياناً سمى ببيان الرباط،أوصى المشاركون بتطبيق البرتوكولين الإضافيين للمعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل، لاسيما البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال وبقائهم واباحيتهم، واعتماد مقتضيات قانونية تستهدف حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي.

العراق
تمديد النفط للغذاء
.. واستعدادات لضربات جديدة

رحب العراق فى مطلع ديسمبر/كانون أول الجاري بتمديد إتفاق النفط مقابل الغذاء لمدة ستة شهور كاجراء استثنائي لا يشكل بديلاً عن رفع الحظر، مؤكداً على رفضه التام لأي محاولة لفرض قيود جديدة وعلى حقوقه المشروعة في التنمية والتطور الاجتماعى والعلمى وسيادته على أراضيه. وجاء هذا التمديد بعد تغير الموقف الروسي إزاء العراق إثر تأييدها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وبحثه عن دور، فاعل جديد علي الساحة الدولية خاصة مع احتمال مد الحملة لتشمل العراق، ومن ناحيتها أعادت الولايات المتحدة فتح ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية معلقة قرار رفع العقوبات بسماح العراق بعودة المفتشين الدوليين، الأمر الذي أثار مخاوف عربية وعراقية من أن تكون هذه ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق رغم ثبوت عدم تورطه فى هجمات الجرثومة الخبيثة.

ومن ناحية أخرى اتهمت الحكومة العراقية في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتعليق ٧٦٠ إتفاقاً نفطياً بقيمة ٩٢١ مليون دولار. في المراحل السابقة من برنامج النفط للغذاء بدعوى الإستخدام المزدوج واضافة مواصفات جديدة للمواد.

فى جانب آخر أعلن البنتاجون في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني عن غرق سفينة ترفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة، على إثر اعتراضها بدعوى انها تحمل نفطاً عراقياً مهرباً، بزعم أن حمولة السفينة كانت أكثر من الحمولة المقررة عندما غرقت.

وقد رفضت الجمعية العامة المقترح الذي تقدم به العراق في مطلع هذا العام بدراسة الأمم المتحدة لآثار قذائف اليورانيوم المنضب والذي استخدمته قوات التحالف في حرب الخليج الثانية. على الرغم من أن لجنة نزع السلاح والأمن الدولي كانت قد أقرت خطة لدراسة المقترح العراقي بعد سنوات من إصراره على العلاقة بين اليورانيوم المستنفذ وبين زيادة عدد العراقيين الذين أصيبوا بسرطان الدم وأنواع أخرى من السرطان، وتبعاً لإحصاءات وزارة الصحة العراقية فإن عدد حالات الإصابة بالسرطان قد ارتفعت إلي ١٠٩٣١ حالة في عام ١٩٩٧ مقابل ٦٥٥٥ في العام ١٩٨٩ خاصة في المناطق التي تعرضت للقصف. وقد استشهد العراق بدراسات جاء فيها أن قوات التحالف استخدمت ضدها ٩٩٤ ألف قذيفة بها يورانيوم مستنفذ في الحرب.

واشارت الإحصاءات العراقية الصادرة خلال نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ إلي أن نسبة الوفيات بين الأطفال دون الخامسة ارتفعت إلي ٢٢٣٠ عام ٢٠٠١ مقابل ١٠٦ عام ١٩٨٩ بمعدل زيادة ٢٠٠٣,٧٧% نتيجة لمرض الإسهال ٢٠٠٦مقابل٩٣بمعدل زيادة ٢٠٥٦,٩٨% لأمراض الرئة والجهاز التنفسي، في حين وصل عدد الوفيات نتيجة لسوء التغذية إلي ٢٤٤٣ مقابل ٧٣ لنفس العام بمعدل زيادة ٣٢٤٦,٥٧%. أما كبار السن فوق ٥٠عاماً فقد ارتفع المعدل إلي ٥١٨,٦٩% نتيجة لأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، ٩٩٨,٣٨% نتيجة ٨٣٨,٨٣% نتيجة للأورام الخبيثة.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تدين مواصلة الولايات المتحدة وبريطانيا فرضهما الحظر الجوي غير الشرعي على مناطق شمال وجنوب العراق التي لم تتضمنها القرارات الدولية، فإنها تحذر من مخاطر توجيه ضربه عسكرية جديدة للعراق وتطالب بضرورة الرفع الفورى للحصار المفروض عليه.

فلسطين
اسرائيل تواصل جرائم الحرب وارهاب الدولة

على الرغم من النشاط الديبلوماسي المكثف الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص، والذى تمثل فى مهمة وفد الترويكا الأوروبية مروراً بالبيان الهام الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول بمدينة كنتاكي في التاسع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ والخاص بالشرق الأوسط، والذي يعكس تحولاً نوعياً في موقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية. ثم مهمة مبعوثي السلام الأمريكيين بيرنز وزيني. إلا أن وتيرة العنف مازالت في ارتفاع مستمر، نتيجة لتعنت الجانب الإسرائيلي وإصراره على التزام الجانب الفلسطيني بإعلان وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام، في الوقت الذي تستمر فيه في قتل وتصفية العناصر الفلسطينية تنفيذاً لسياسة الاغتيالات الموجهة، واجتياح القرى وترويع المدنيين الأمنيين وتدمير

المنازل والممتلكات، وتجريف الأراضي الزراعية، والاستمرار في بناء المستوطنات. وهي الممارسات التي تهدف إلي استفزاز الجانب الفلسطيني للرد على العنف الإسرائيلي لخرق اتفاق وقف إطلاق النار

وإبقاء المنطقة في دائرة العنف وإجهاض أي مبادرة دولية لاستئناف المفاوضات.

فقد واصلت اسرائيل مسلسل استهداف الأطفال فقتلت الطفلة ريهام أبو وردة وجرحت عدداً آخر من زملائها فى قصفها لمدرسة أطفال فى الخليل، ثم استقبلت المبعوثين الأمريكيين بقتل خمسة من الأطفال فى قطاع غزة، وواصلت حمام الدم واستهداف قيادات المقاومة فقامت القوات الإسرائيلية باغتيال "محمود أبو الهنود" قائد كتائب عز الدين القسام الذراع العسكرية لحركة المقاومة الاسلامية "حماس"، كما قامت بقصف عدد من المواقع الفلسطينية.

وللرد على عمليات المقاومة فى القدس وحيفا والتى جاءت للثأر من الاغتيالات وقتل الأطفال فقد صعدت اسرائيل عدوانها ووسعته ليشمل السلطة الفلسطينية ومقرات رسمية للرئيس الفلسطينى "ياسر عرفات"، بل وسعت الى ترشيح فلسطينيين آخرين ليتفاوضوا معها باسم الشعب الفلسطينى، محملة "عرفات" العمليات الاستشهادية.

وكانت اسرائيل قد احتلت مدن الحكم الذاتى فى االضفة الغربية.عقب مقتل "رحبعام زئيفى"، رافضة الانسحاب منها، وكررت نهج صبرا وشاتيلا ومثيلاتها فى قرية بيت ريما التى حاصرتها وأعملت القتل فى أهلها واعتقلت عدداً من سكانها، وفى غضون ذلك وجه قاضى التحقيق فى دعوى سعاد سرور وزملائها من ضحايا صبرا وشاتيلا، استدعاءاً رسمياً اللى أرييل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلى، وينتظر قرار القاضى باحالة القضية الى القضاء للنظر فيها، بينما انضمت ٢٦ عائلة جديدة من ضحايا المذبحة الى الدعوى.

.. والمنظمة تحدد موقفها تجاه الاعتداءات الإسرائيلية

بعدما صعدت حكومة إسرائيل من عمليات إرهاب الدولة التى تمارسها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضى المحتلة، ومواصلتها عمليات التوغل فى مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وإحتلالها ضاربة عرض الحائط بكافة النداءات الدولية ودون أى إلتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذى عقده ياسر عرفات وشيمون بيريز في سبتمبر/أيلول الماضي.

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أول أكتوبر/تشرين أول الماضي بيانا أدانت فيه إرهاب الدولة الإسرائيلى وناشدت المجتمع الدولي توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى تنفيذا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وطالبت بسرعة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية.

كما أصدرت المنظمة في ٢٢ أكتوبر/تشرين أول الماضى بياناً عبرت فيه عن قلقها البالغ بسبب الأوضاع المتفجرة في الأراضى الفلسطينية المحتلة نتيجة للممارسات الإرهابية التى تنتهجها حكومة إسرائيل وتجاوز قوات الاحتلال كل الحدود في انتهاكها لحقوق الإنسان الفلسطينى، حيث انتهزت إسرائيل انشغال المجتمع الدولى بمحاربة الإرهاب وقامت باجتياح أراضى الحكم الذاتى الفلسطينية في رام الله وبيت لحم وبيت جالا وطولكرم وقلقيليه والبيرة وسلطت نيران دباباتها على المواطنين ومنازلهم فنشرت الدمار والخراب وسفكت دماء المدنيين الأبرياء. كما أعلنت حكومة إسرائيل أنها ماضية في تنفيذ سياسة الاغتيالات لقادة المقاومة بل ولرجال السلطة الفلسطينية أيضا. ومن الواضح أن إسرائيل تسعى للقضاء على السلطة الفلسطينية وإعادة احتلال مناطق الحكم الذتى وإخضاعها لسيطرتها.

وقد حذرت المنظمة فى بيانها من الآثار الجسيمة للإرهاب الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، ليس على الأوضاع فى الشرق الأوسط فحسب، بل وعلى مستقبل النظام العالمى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، وطالبت كافة الدول بسرعة التدخل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي داعية كل القوى المحبة للسلام لممارسة أشد الضغوط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

هذا، وقد بلغت استهانة حكومة إسرائيل بقواعد القانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة التى تحدد قواعد معاملة السكان المدنيين فى الأراضى المحتلة، بلغت حدا لا يمكن السكوت عليه. فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين بدم بارد وخارج نطاق القانون وذلك عقب إصابتهم بجراح فى اشتباك مسلح عند قرية التل جنوبى مدينة نابلس.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق

الإنسان فى ٧ نوفمبر/تشرين ثان بيانا نددت فيه بهذه الجريمة العنصرية الوحشية، وناشدت الأطراف السامية لاتفاقية جنيف الرابعة استئناف مؤتمرها السابق تأجيله لكفالة تنفيذ أحكام الاتفاقية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطينى.

كذلك أقدمت قوات الإحتلال على ارتكاب جريمة إعدام ثلاثة فلسطينيين، بعد اشتباك فى نابلس بدماء باردة" خارج نطاق القانون، وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة بيانات أدانت فيها الممارسات العنصرية والانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني وخاصة إتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال.

ونبهت المجتمع الدولي إلي استغلال إسرائيل الظروف الدولية لتصعيد جرائمها بحق المدنيين الفليسطينيين، والتي لا يمكن تصنيفها إلا في إطار إرهاب الدولة الواجب مقاومته.

وفى ضوء استهداف اسرائيل للسلطة الفلسطينية ورئيسها، فقد أصدرت المنظمة بياناً فى مطلع ديسمبر/كانون أول أدانت فيه جرائم الحرب وارهاب الدولة الاسرائيلى، وحذرت من خطورة استهداف السلطة الوطنية ورئيسها، ودعت كافة الشعوب المحبة للسلام للتدخل فوراً للحد من انفجار الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

وقد أعادت المنظمة التأكيد على أن جرائم اسرائيل هى جرائم حرب وارهاب دولة، وعلى مخالفتها لمبادىء القانون الدولى الانسانى واتفاقية جنيف الرابعة والشرعة الدولية لحقوق الانسان.

الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة تعقد مؤتمرها في ظل الإنتهاكات الخطيرة للإتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عقدت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة والخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب مؤتمرها في مدينة جنيف في الخامس من ديسمبر/كانون الأول الجاري لبحث التطوارت والأخطار المتزايدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتداءات والاغتيالات ضد المدنيين. ومن ناحية أخرى عقدت المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية مؤتمرا موازٍ لمؤتمر الحكومات يوم٤ ديسمبر الجاري، شاركت فيه المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد أكدت الدول الأطراف من جديد على انطباق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وقد جاء البيان الختامي للدول الأطراف المتعاقدة عاماً وغير ملزم، حيث أكتفت الدول بإدانة ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معربة عن أسفها للعدد الكبير الضحايا الذين سقطوا قتلى وخاصة من الأطفال، كما دعا البيان جميع الدول الأطراف سواء إن كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصراع العمل على احترام احكام الاتفاقية في جميع الأحوال والظروف. أشار البيان إلى ضرورة توفير الحماية للسكان المدنيين وكذلك الأهداف المدنية، والإمتناع عن استخدام العنف ضد المدنيين، وعدم استخدام المدنيين كدروع بشرية في العمليات العسكرية.وطالبت الدول المتعاقدة سلطات الإحتلال الاحترام الكامل لأحكام الإتفاقية.

وقد انتقد البيان الختامي للمنظمات الغير حكومية الإقليمية والدولية مقاطعة الولايات المتحدة وإسرائيل للمؤتمر. كما أكد البيان على ضرورة احترام إسرائيل لأحكام الإتفاقية وخاصة المادة الأولي والخاصة بتوفير الحماية للمدنيين، وطالبت المنظمات الغير حكومية الأطراف المتعاقدة الوفاء بالتزاماتها القانونية التي نصت عليها الإتفاقية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لإجبار إسرائيل كدولة محتلة على احترام الإتفاقية وتطبيقها قانونياً. كذلك دعا البيان إلي ضرورة احترام قواعد القانون الدولي وعدم تسييسه لأن هذا يؤدي إلي زيادة معاناة المدنيين الفلسطينيين، وإمعان قوات الاحتلال في عدوانها وجرائمها. كذلك أكد البيان على أن التضحية بحقوق الإنسان وعدم الإلتزام القانون الدولي يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. كذلك طالبت المنظمات بضرورة توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين.

وكان الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة قد وجه خطاباً عاجلاً إلي السيدة "ماري روبنسون" المفوض السامي لحقوق الإنسان في ٢٠٠١/١١/٧ طالبها ببذل جهودها لدى الأطراف لإستئناف مؤتمرهم، الذى كان قد عقد لبضع دقائق ثم تقرر تأجيله فى يوليو/تموز ١٩٩٩، وتوفير حماية فعالة للمدنيين الفلسطينيين تحت الإحتلال، مشيراً إلي الأحداث الدامية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، منوهاً بالنداء الذي كانت أطلقته المفوضة السامية والخاص بالمادة رقم (١) من اتفاقية جنيف الرابعة والتزامات أطرافها السامية بكفالة احترام بنودها.

عولمة التجارة الدولية: نظرة حقوقية

ندوات تحضيرية والمؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية

بعد مرور سبعة أعوام على إنشاء منظمة التجارة العالمية جرى تقييم لأثارها على الدول النامية نتيجة لإجراءات التى فرضتها دول العولمة فى الشمال والتى أدت إلى ركود اقتصادى وخسائر كبيرة فى المجال الاقتصادى وأسعار العملات واتساع الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب وهو ماثر بالتالى على تحقيق العدالة الاجتماعية للدول النامية ونعرض فيما يلى لندوتين اقليميتين عقدتا قبل انعقاد مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وللمؤتمر نفسه من ناحية النتائج التى حققها وردود الفعل الناجمة عن هذا المؤتمر.

ندوة "عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب"

عقدت بالقاهرة يومي ٢٣،٢٤ أكتوبر ٢٠٠١ ندوة عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب، اشترك في تنظيمها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية اسيوية، ومركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، بالتعاون مع العديد من المنظمات العالمية والقارية والعربية ومنها المنظمة العربية لحقق الإنسان والمصرية. إشترك في أعمال الندوة ما يربو على مائتي مشارك من المفكرين والباحثين من آسيا وأفريقيا وأوربا وقد أصدروا بياناً جاء فيه ما يلى:-

١-أوضحوا فيه بتبشير العولمة الرأسمالية بنظام دولي جديد قائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان، غير أن العولمة إزدادت توحشاً في هجومها على حقوق جميع البشر في الحياة الكريمة والفرصة المتكافئة بإصرارها على إهمال البعد الاجتماعي لسائر مجالات النشاط الاقتصادي وإخضاعها لمنطق الربحية فقط.

٢-العولمة الراهنة تصحبها الأن ثورة مضادة على الديمقراطية حتى في المجتمعات الصناعية نفسها، خاصة مع انتشار الممارسات المعادية للأجانب والثقافات الأخرى.

٣-هناك إتجاه متصاعد وهو عسكرة العولمة، وإستخدام القدرات الحربية لفرض ما تعجز عنه يد السوق الخفية من تنفيذه، حيث أصبح التفوق العسكري عاملاً رئيسياً في تول دور قيادي في عملية العولمة.

٤-ازدواجية المعايير مثل ممارسة الضغط والابتزاز لضمان حرية انتقال الأموال والسلع والخدمات واستخدام كل صور التقييد في وجه حرية انتقال البشر، وفي الوقت الذي تقاوم فيه القوى المهيمنة على العولمة التجمعات التاريخية لبلدان الجنوب مثل عدم الانحياز ومجموعة ال٧٧ ومجموعة ال١٥ ، نجدها تروج لما تسميه الإقليمة الجديدة المفتوحة التى تقوم على قيام أحد المراكز الإقليمية مثل إسرائيل فى الوطن العربي بدور القاطرة لإدخال هذه الأقاليم في العولمة الراهنة.

٥- في ضوء هذا يمكن فهم الأهداف الكامنة وراء مشروعي الشرق أوسطي والبحر متوسطي اللذان يعطيان لإسرائيل وضعاً خاصاً كمركز مالي وصناعي إقليمي متقدم ومن عواقب هذه العولمة اللاإنسانية أن مجتمعات بأكملها في بلدان الجنوب تحولت من دول تسمي العالم الثالث إلى عالم رابع أو دول منسية تماماً.

٦-كما أن البرامج والسياسات المفروضة من جانب المؤسسات الدولية للعولمة مثل الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، والتى تحث الحكومات على التخلي عن وظائفها الاقتصادية والاجتماعية ، قد وصلت بالإفقار والإقصاء الاجتماعي إلى مستويات منذرة بالخطر حيث طالت الفئات المتوسطة إلى جانب جموع العاملين والعاطلين والفئات الضعيفة أو المستضعفة من نساء وشباب وطفولة ومسنين ومعاقين.

٧- إنهيار السيادة الوطنية لبلدان الجنوب على قرارها الاقتصادي والاجتماعي لصالح كيانات لا تراعى متطلبات التنمية

في بلدان الجنوب، وقد أدت الأوضاع السابقة إلى إنفجار الصراعات الإقليمية والأهلية والجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر.

وقد حددت الندوة بعض المبادئ منها:

أ-عدم معاداة العولمة كتيار موضوعي وتاريخي، بقدر مواجهة نزعاتها غير الإنسانية وأساليب الهيمنة التى تمارسها.

ب- إن الندية بين الأطراف المختلفة هي الشرط الجوهري لإمكانية القبول بجدارة المنافسة الحرة.

ج- ضرورة إشاعة الديمقراطية في بنية جميع المؤسسات الدولية، وكل صور العلاقات الدولية.

د- أهمية تحقيق التكامل الإنتاجي بين التجمعات الاقتصادية الإقليمة في بلدان الجنوب، وصولاً إلى تحقيق قدر من الندية اللازمة للتفاوض أو التعاون مع التكتلات الاقتصادية الكبرى.

هـ ضرورة مشاركة الشعوب في صنع القرار والرقابة على تنفيذه، وذلك على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

و- إن حكومات بلدان الجنوب مسئولة أمام شعوبها ومجتمعاتها المدنية فيما يتعلق بالدفاع عن مصالح المجتمع كله، وليس مصالح فئات مميزة.

وفيما يختص بمنظمة التجارة العالمية التى تؤدى دوراً مكملاً لهيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين، فقد جاءت نتائج عملية تحرير التجارة الدولية بالغة الإضرار بمصالح مجتمعات هذه البلدان، بل إنها جاءت مخيبة لأمال المتحمسين لليبرالية الاقتصادية ومن ثم فإن المؤتمر الوزاري الرابع المنتظر للمنظمة سوف يكون منعطفاً خطيراً خاصة إذا نجحت دول الشمال في انتزاع قرار بالدخول في جولة جديدة من التعارض فى موضوعات جديدة مثل الزراعة والاستثمار والخدمات والمشتريات الحكومية والعمل والبيئة بينما بلدان الجنوب مازالت تعانى من الأثار الخطيرة لتنفيذ ما سبق أن التزمت به فى الاتفاقات السابقة.

منظمات المجتمع المدني في خمس قارات تحدد موقفها من مؤتمر الدوحة

عقد في بيروت في المدة من ٥ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٠١ منتدى عالمي يضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في خمس قارات لبحث الموضوعات المطروحة على مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة الدولية. وقد حددت هذه المنظمات موقفها من هذه الموضوعات على النحو التالي:-

١-يعقد مؤتمر الدوحة في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ونشوب الحرب في أفغانستان مما يجعل الدول النامية اكثر تعرضاً للضغط عليها لتقديم المزيد من التنازلات لتغطية الالتزامات الناتجة عن حرب أفغانستان.

٢-إن مرور سبعة أعوام منذ إنشاء منظمة التجارة الدولية يتيح الفرصة لتقييم أثار هذه المنظمة على الدول النامية والواقع يشير إلى أن الدول النامية قد عانت خلال هذه السنوات السبع من ركود اقتصادي وخسائر كبيرة في المجال الاقتصادي وأسعار العملات، كما أن إجراءات الحماية التى فرضتها دول العولمة فى الشمال أصبحت تشكل العائق الأكبر أمام منتجات دول الجنوب، كما أن الأمن الزراعي والغذائي تعرض لخسائر بالغة، وزادت الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب اتساعاً وبصورة غير مسبوقة نتيجة الحواجز التى فرضت على نقل التكنولوجيا.

٣-وضح أن اتفاقيات منظمة التجارة لدولية وآلياتها تستخدم لصالح رأس المال العالمي المتعدد الجنسيات ووضح أيضا أن منظمة التجارة الدولية لا تعطي أي اعتبار لمبدأ العدالة الاجتماعية ولا لمصالح الدول النامية وشعوبها ولا حتى لمصالح شعوب دول الشمال . إن هذه الاتفاقيات والآليات أصبحت قيداً على تطور حقوق الشعوب وهو ما يفسر حركة المعارضة الشعبية لمنظمة التجارة العالمية ودورها وآلياتها.

٤-إن ما يتردد حول السوق الحرة ما هو إلا مجرد أيديولوجية متميزة لرأس المال العالمي. أن أهداف منظمة التجارة الدولية تتعارض تماماً مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال فإن إعلان حقوق الإنسان يشير إلى حق الدول في التنمية الذي يحتاج بدوره إقرار مبدأ حق تقرير المصير وحق سيطرة الدول على مصادر ثرواتها وعدم التفريط في هذه الحقوق، على عكس ما تقوم به منظمة التجارة الدولية.

٥-تحاول منظمة التجارة الدولية أن تقوم بدور السلطة التجارية العليا متعدية بذلك سلطات الدول وحقها في إتخاذ سياسات تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية القانونية الأهلية للدول في المجالات التى

تقع في اختصاص المنظمة. وكل هذه المحاولات تلغي قدرات الشعوب على إتخاذ سياسات قومية سياسية وتشريعية تهدف إلى وضع خطة تنمية قومية لتحقيق مصالحها.

٦-أن إنشاء منظمة عالمية تمتلك مثل هذه القوة والسلطة أمر خطير للغاية خاصة في ظل الأهداف الحالية لعسكرة العولمة وخلق هيمنة دولة واحدة على دول العالم.

٧-ووفقا لما تقدم فإن المنتدى العالمي لمنظمات المجتمع المدني المنعقد في بيروت قد اتخذ المواقف التالية التى يرفعها إلى مؤتمر الدوحة.

-رفض أى محاولة لإقامة جولة مفاوضات جديدة داخل منظمة التجارة الدولية وعدم إضافة بنود جديدة على جدول أعمال اجتماع الدوحة وخاصة في مجال الاستثمارات والمنافسة. وتعتبر هذه المفاوضات الجديدة محاولة للضغط على الدول النامية لتقديم المزيد من التنازلات.

-الدعوة إلى إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة في ضوء الممارسات والتطبيقات التى تمت خلال السبعة سنوات الماضية والتى عانت منها الدول النامية.

-المطالبة بإلغاء الاتفاقيات المتعلقة بالملكية الفكرية والتى تقيد انتقال التكنولوجيا وتحمى مصالح المنظمات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التى تعمل ضد نشر ثقافة وتراث الدول النامية.

-المطالبة بعدم تضمين القطاع الزراعي ضمن أنشطة منظمة التجارة الدولية ووقف سياسة الإغراق التى تتبعها حالياً لشركات متعددة الجنسيات في هذا القطاع.

-معارضة تضمين الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء.. الخ في اتفاقيات التجارة الدولية حيث أن هذه الخدمات تتعلق بتحقيق التقدم والرفاهية للشعوب وهى حقوق من المفروض أن توفرها الدول لشعوبها بعيداً عن قوى السوق او بهدف تحقيق الربح.

-رفض تضمين إتفاقيات منظمة التجارة الدولية المعايير الخاصة بالعمالة التي تفرضها المنظمة حيث أنها تتعارض مع المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية .

-الدعوة إلى تضمين إتفاقيات التجارة الدولية الإجراءات الدولية للمحافظة على البيئة وضمان المحافظة على الصحة.

-رفض آليات المصالحة التى تفرضها منظمة التجارة الدولية حيث أنها غير ديمقراطية وتأخذ صفة الإلزام ولا تتم بالشفافية اللازمة.

مؤتمر الدوحة:
النتائج وردود الفعل

جاء الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة وسط ظروف بالغة الصعوبة على مستقبل النظام الدولي، وذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر والهجوم الامريكى على أفغانستان، وعندما انعقد المؤتمر لم تكن نتيجة هذه الحرب الجديدة وعملياتها العسكرية واضحة هذا بالاضافة إلى مرور الاقتصاد العالمي بأسوأ فتراته من ركود عالمي.

وإذا كان المؤتمر ينعقد في هذه الظروف غير المواتية عالمياً سواء على الناحية السياسية او الاقتصادية فإن الخلفية التاريخية القريبة لهذه المؤتمر لا تقل تعاسة وذلك بعد فشل مؤتمر سياتل بفضل القوى المناهضة للعولمة وانسحاب دول العالم الثالث من المؤتمر.

وجاء انعقاد المؤتمر بمشاركة ١٤٢ دولة يمثلون الدول النامية والدول الأقل نماء بالاضافة إلى الدول الكبرى، وقد انقسم المحللون لنتائج المؤتمر بين مؤيد ومعارض لنجاح المؤتمر فالمؤيدين لنجاح المؤتمر يرون أن النجاح لم يكن سهلاً فحتى اللحظات الأخيرة من انتهاء المؤتمر بعد إمتداده ليوم سادس ووجود بعض الصعوبات تمثلت في تهديد الهند بالانسحاب ومعارضة دول الاتحاد الأوربي لإلغاء الدعم على صادراتها الزراعية ولكن في النهاية اتفقت جميع الأطراف على تقديم تنازلات وصدرت قرارات المؤتمر بأن تستمر الأطراف المشتركة في مباحثات حتى عام ٢٠٠٥ لتسوية الموضوعات المتعلقة مثل تخفيض التعريفات على البضائع والخدمات وإلغاء دعم دول الاتحاد الأوربي على الصادرات الزراعية نهائياً وتنظيم وسائل منع الإغراق عن طريق حجب البضائع المدعمة. وحقق اتفاق الدوحة مكاسب هامة للدول النامية والأقل نماء أهمها تخفيف القيود على قانون العلاقة التجارية وهو ما سيمكن هذه الدول من إنتاج دواء رخيص تستطيع به مواجهة الكوارث الصحية مثل وباء الإيدز والملاريا والسل والتوصل إلى اتفاق حول الدعم الأوربى للصادرات الزراعية كما وافق المؤتمر على السير في تخفيضها تمهيداً لإلغائها كلية من خلال المباحثات المقبلة .ويرى المؤيدين لنجاح المؤتمر أن قراراته أرضت جميع الأطراف تقريباً ماعداً بعض الجمعيات الأهلية من مؤيدي البيئة

أما الجانب الأخر الذى يرى أن مؤتمر الدوحة فشل في تحقيق نجاحات كبيرة للدول النامية وأن الدول المتقدمة حققت كل اهدافها كما يلى:-

١-إخضاع أخطر ثلاثة موضوعات للتفاوض، وهى الشفافية في المشتريات الحكومية، التداخل بين التجارة وسياسة المنافسة، العلاقة بين التجارة والاستثمار، مع تأجيلها لمدة عامين لتبدأ بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس وتنتهى بنهاية عام ٢٠٠٤ وكلها موضوعات سبق أن رفضت الدول النامية إخضاعها للتفاوض خلال المنظر القريب، وحتى تسمح الأوضاع التنموية بها لتحمل أعباء هذه الاتفاقيات.

٢-إخضاع موضوعات البيئة للتفاوض، وبرغم عدم إدراج جميع الموضوعات ضمن جدول التفاوض، إلا أن واقع الأمر أن البيئة دخلت المفاوضات بشكل فعلى.

٣- الإبقاء على الفقرة الخاصة بالعمالة برغم رفض هذا الموضوع في إعلان سنغافورة، وهو ما يشير إلى إمكانية العودة لفتح هذا الملف مرة أخرى.

٤- إدخال موضوع جديد للتفاوض، وهو خفض التعريفة على المنتجات الصناعية وهو ما سوف يؤدى إلى إعادة التفاوض على جداول التعريفات التى التزمت بها الدول النامية لحماية صناعتها، والمستهدف بطبيعة الحال هو خفض هذه السقوف مع عدم استثناء أى سلعة.

٥- إدخال موضوعات الدعم الزراعى إلى التفاوض، وتؤكد كل المؤشرات أن فاتورة الغذاء للدول النامية (المستورد الصافى للغذاء) سوف ترتفع بشكل كبير على المدي القصير، وذلك نتيجه لرفع الدعم الذى تستهدفه الولايات المتحدة الأمريكية .

٦-إخضاع اتفاقية تيسير التجارة للتفاوض،وذلك بهدف الإسراع في أساليب النقل والإفراج عن البضائع، وبضائع الترانزيت وإجراءات الجمارك بما يمكن الدول الكبرى من تسهيل تدفق منتجاتها إلى اسواق الدول النامية، وهو ما سوف يفرض تعديلات كبيرة وجوهرية في نظم وإدارة الجمارك للدول النامية.

٧-النجاح في ترحيل أكثر من نصف موضوعات التنفيذ، والمشكلات التى تواجه الدول النامية إلى التفاوض مرة اخرى،وذلك على الرغم من الإقرار خلال المؤتمر الوزاري الثاني بجينيف بأن هذه الموضوعات سوف تحمل مباشرة دون الدخول في تفاوض. والواقع أن الدول النامية قد دفعت الثمن ثلاث مرات للحصول على جزء من حقها.

٨-تمكنت الدول الكبرى وعلى رأسها اليابان من إخضاع نظم فض المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية للتفاوض مرة أخرى، وذلك بهدف خدمة مصالح الدول الكبرى التى تستخدم آلية فض المنازعات بمعدلات عالية في معاملاتها التجارية.

٩- إعادة التفاوض على إتفاقية التريبس بخصوص إنشاء نظام عالمى للإخطار والتسجيل للنبيذ والمشروبات الروحية، وهو موضوع يهم الدول الصناعية الكبرى.

وبالرغم من الآمال التى عقدتها الدول النامية على أن الجولة الجديدة من جولة التنمية تستهدف مصالح الدول النامية والأقل نمواً إلا أن مكاسبها المحققة لا ترقي إلى مستوى ما كان مأمولاً ولقد تركزت أهمها فيما يلى:

ب١-حصلت الدول النامية على أقل من ٥٠% من حقوقها المتعلقة بمشكلات التنفيذ من خلال الإعلان الذى صدر بذلك خلال مؤتمر الدوحة وتمت إحالة باقي المشكلات للتفاوض.

٢-تمكنت الدول النامية من إدخال اتفاقيتى الدعم والإغراق للتفاوض بهدف تحسين بعض الشروط التى تضر بمصالحها، وذلك بعد موافقة الولايات المتحدة التى اشترطت أن تكون التعديلات في أضيق الحدود.

٣-حصلت الدول النامية على بعض المرونة في حماية الصحة العامة من خلال إعلان حقوق الملكية الفكرية والصحة الذى صدر بالدوحة، وان كان هذا الإعلان لايمثل اى معنى للدول التى لاتمتلك صناعة دواء محلية.

٤-لم تتمكن الدول النامية من انتزاع إقرارا بأحقيتها في الإستيراد الموازى للدواء باعتبار أن اتفاقية التريبس لا تنص صراحة على ذلك ، واكتفت الولايات المتحدة بالتصريح الذى أدلى به مفوضها التجارى "بأن أمريكا لن تعارض الاستيراد الموازى للدواء" مما دعا الدول النامية اعتبار هذا التصريح لايوجد وضعا قانونيا لحقوقهم وتم تحويل الموضوع للدراسة.

٥-تمكنت دول اتفاقية لومى الواقعة في إفريقيا والباسيفيكى والكاريبى، والتى دخلت أخيرا فى اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوربى وتم التوقيع عليها في كوتونو، من انتزاع تصديق منظمة التجارة العالمية على بعض التنازلات التعريفية التى منحت لصادراتها إلى الاتحاد الأوربى. والمعروف أن تصديق المنظمة قد توقف بسبب إعتراض مجموعة الدول التى يطلق عليها (دول الموز).

الأردن

مداهمة منازل عدد من مساندى الانتفاضة الفلسطينية واعتقالهم

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد أن ضباط الاستخبارات العامة الأردنية قاموا في ٢٩ سبتمبر/أيلول الماضى بمداهمة منازل عدد من مؤيدى الانتفاضة الفلسطينية واعتقالهم.

ومن هؤلاء السادة منير عقل ومحمد خليل عقل وكاظم عياش وزايد مطاوع وسعد ملوخ وناصر ساريس وعمر دياب وسلامة عداسى وعونى شاتارات وحسين وشاش وصابر بادو وأسامة عادل.

وتفيد المعلومات أن هذه الاعتقالات قد تمت دون إذن قضائي ولم توجه اتهامات رسمية للمعتقلين، وأن اعتقالهم قد جاء في أعقاب مشاركتهم في مسيرة سلمية تأييداً للانتفاضة الفلسطينية بمناسبة الذكرى الأولى لقيامها.

وتطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الأردنية بسرعة إطلاق سراح المعتقلين خاصة وأنهم قد مارسوا حقهم فى التعبير بطريقة سليمة.

تونس :

استمرار المضايقات للدكتور منصف المرزوقى

تلقت المنظمة انباء تفيد بتعرض الدكتور منصف المرزوقى المعارض السياسى لمضايقات من قبل أجهزة الأمن حيث ترابط سيارة بوليس سياسى أمام منزله ليلاً نهاراً وقد زادت هذه المضايقات خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من عمر هذه المراقبة البوليسية الذى تعدى عشر سنوات.

وتتعدد صور هذه المضايقات من سحب لكل الحقوق السياسية والمدنية ومصادرة للحق فى التعبير والتنظيم والعمل والسفر ومراقبة للهاتف، ومصادرة لكل الكتب التى الفها د. المرزوقى.

والمنظمة إذ تطالب برفع هذه المضايقات وإتاحة الفرصة أمامه لاستعادة كل حقوقه والإلتزام بتعهدات تونس الدولية تجاه نشطاء حقوق الإنسان.

الجزائر:

المنظمة تستنكر الإعتداء على رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

أعربت المنظمة عن بالغ أسفها لمحاولة الإعتداء التى تعرض لها الأستاذ بوجمعة غشير رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، أثر تدخله لتهدئة أمهات وأخوات وزوجات فعلية لحل هذه المشكلة، وأشارت -كذلك- إلى أن قمع احتجاجات أهالى المفقودين ، والإعتداء على المدافعين عنهم لا يساهم فى حل هذه المشكلة بل يزدها تعقيداً، فضلاً عما تمثله هذه الإعتداءات من انتهاكات سواء للقانون الوطنى الجزائرى الذى يكفل نظرياً حرية التعبير او التزامات الجزاء القانونية التعاهدية كما بعض المفقودين منذ إندلاع أحداث العنف فى الجزائر العام ١٩٩٢، واللواتى تظاهرن من أجل اجلاء مصير ذويهن وأصدرت المنظمة بياناً أعربت فيه عن أسفها إزاء هذه الحوادث واعتبرت أن مشكلة المفقودين تمثل احدى القضايا البارزة على الساحة الجزائرية، وطالبت المنظمة الحكومة فى بيانها اتخاذ اجراءات فعلية لحل هذه المشكلة.

أرسل الأستاذ جاسم القطامى رئيس مجلس أمناء المنظمة خطاب تضامن مع الأستاذ بوجمعة أدان فيه استخدام الشرطة العنف والتهديد بالضرب ضده، وأعرب فى خطابه عن كل التقدير لمواقف الأستاذ بوجمعة الشجاعة.

سوريا

مواطن عراقى يطلب مساعدته للحصول على حق اللجوء

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان التماسا مقدما من الطبيب ياسر محمد على حميد، العراقى الجنسية ، ويطلب فيه مساعدته للحصول على حق اللجوء.

ويتضمن الالتماس أن المذكور فر من العراق عام ١٩٩٥ خوفا من تعرضه لعقوبات بسبب رفضه تنفيذ عقوبة قطع الأذن ومساعدته أحد المواطنين على الفرار، وقد تمكن من السفر إلى ليبيا حيث عمل هناك حتى العام ٢٠٠٠ ثم غادرها بعد انتهاء تعاقده إلى دمشق حيث تقدم بطلب الحصول على حق اللجوء. ويخشي الطبيب ياسر محمد على حميد من مخاطر ترحيله إلى العراق على حريته وسلامته.

وقد كتبت المنظمة إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين فى دمشق بتوصيتها منح المذكور حق اللجوء حفاظا على حياته وسلامته.

العراق:
أحكام بالإعدام بحق قيادات حزبية

أصدرت المحاكم العراقية أحكاماً بإعدام أربعة من قيادات الأحزاب الناصرية المحظورة في العراق، وهم السادة "محمد عبد الرازق الحديثى" ، و" أحمد ذياب الجميلي"، و"عايد أحمد درويش الجميلى"، والمحامي "كريم محمد جواد".

وكانت السلطات العراقية قد قضت في شهر مايو / آيار الماضى بإعدام خمسة من قيادات الاحزاب الناصرية على صلة بنشاطهم الحزبى ، ولم يعرف ما إذا كان تم تنفيذ هذه الأحكام، ووردت معلومات عن إعدام آخرين في شهر أغسطس/آب الماضي، وهما "إبراهيم محمد الحديدي"، و"محيي الحديثي" من الحزب الطليعى الاشتراكي الناصري.

والمنظمة تعرب عن بالغ قلقها من استمرار السلطات العراقية في إعمال عقوبة الإعدام بحق الناشطين السياسيين والحزبيين، وتطالب السلطات العراقية بوضع حد فورى لها.

فلسطين
.. واعتقال أكثر من ثلاثين من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تلقت المنظمة معلومات أفادت أن أجهزة الأمن الفلسطينية قامت خلال أكتوبر/تشرين أول بإعتقال قرابة ٣٣ من المنتمين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من بينهم الدكتور رابح مهنا والدكتور أحمد مسلماني رئيس لجان العمل الصحى، وأخرون من المجتمع المدنى لا يمتون بصلة لدوائر صنع القرار داخل الجبهة، وطالبت المنظمة السلطات الفلسطينية بالإفراج عن المعتقلين .

..والشرطة الفلسطينية تطلق النار على المواطنين فتقتل وتصيب أعداد منهم

كما علمت المنظمة أن الشرطة الفلسطينية قامت في شهر أكتوبر/تشرين أول بإطلاق النار على مظاهرة سلمية سارت احتجاجاً على بدء الهجوم الأمريكى على أفغانستان.

وقد أدى ذلك إلى مقتل ثلاثة مواطنين وإصابة أكثر من خمسين آخرين وإعتقال عدد من قيادات حماس والجهاد.

وقد أعربت المنظمة عن استنكارها الشديد لهذه الإجراءات فى الوقت الذى يستشرى فيه الإرهاب الإسرائيلى، والذى تتجاوب فيه الخارجية الأمريكية مع طلب شارون إضافة منظمتى حماس والجهاد إلى قائمة التنظيمات الإرهابية. وطالبت المنظمة بمحاسبة المسئولين عن قتل وإصابة المواطنين الفلسطينيين والإفراج عن المعتقلين فوراً.

مصر
..والمنظمة تطالب السلطات بالتدخل لصرف متأخرات بعض العمال بشبرا الخيمة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد باعتصام أكثر من ثلاثة آلاف عامل من شركة ناروبين للكاوتشوك بمنطقة شبرا الخيمة شمال القاهرة في ١٩ نوفمبر/تشرين ثان، إحتجاجاً على قرار الجمعية العمومية للشركة تأخير صرف مستحقاتهم عن الأرباح السنوية.

وعلى إثر الاحتجاج حاصرت قوات الأمن الشركة، ومنعت العمال المحتجين من الخروج والتظاهر، وطالبتهم بفض إعتصامهم، ولم تسجل المصادر اى استخدام للقوة أو وقوع أعمال عنف ، كما لم تسجل آية عمليات إحتجاز.

والمنظمة تطالب السلطات بالتدخل لتلبية مطالب العمال وصرف مستحقاتهم، وكفالة حقهم في التعبير عن مطالبهم وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

.. وتطالب بالتدخل لتأمين حقوق عمال الحديد والصلب

تلقت المنظمة شكوى تفيد ان مجلس إدارة شركة الحديد والصلب بمنطقة حلوان جنوب القاهرة قد امتنع عن صرف مستحقات نهاية الخدمة لأصحاب المعاش المبكر من العاملين بالشركة، كما طالبتهم باخلاء المساكن المخصصة لهم ولأسرهم من قبل الشركة حتى يتمكنوا من المطالبة باستلام مستحقاتهم المالية.والمنظمة تطالب السلطات بالتدخل العاجل لحل مشاكل العاملين وتلبية مطالبهم، ووقف القرارات التعسفية للشركة والتى تخالف القوانين الوطنية ومبادئ دستور البلاد، فضلاً عن مخالفتها للعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذى صادقت عليه الحكومة المصرية.

.. والقضاء الاداري يؤكد وجوب إلتزام السلطات بأحكامه ببطلان إجراءات انتخابات النقابات العمالية

أصدرت محكمة القضاء الادارى في ٢٣ أكتوبر/تشرين أول حكمها ببطلان تنفيذ قرار وزير القوى العاملة بشأن إجراءات الترشيح والانتخاب لتشكيل النقابات العمالية، والتى منعت عدد من المرشحين من ممارسة حقهم في الترشيح.

وفي ضوء موقف وزارة القوى العاملة الرافض الالتزام بأحكام القضاء، فقد استصدر مركز هشام مبارك للقانون أحكاماً قضائية نهائية في ٨ نوفمبر/تشرين ثان توجب على السلطة التنفيذية الالتزام بأحكام القضاء وتؤكد على الحكم السابق ببطلان قرار الجهات الادارية.

والمنظمة إذ تشيد بأحكام القضاء الادارى التى تتسق والحقوق المستقرة للعمال وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وإتفاقات العمل الدولية، فإنها تطالب السلطات بالامتثال لأحكام القضاء وإجراء الانتخابات النقابية تحت اشراف القضاء طبقاً لأحكام القانون.

المغرب : المنظمة ترحب ببراءة نشطاء الجمعية المغربية

أعربت المنظمة عن ارتياحها لحكم محكمة الاستئناف بالرباط ببراءة ٣٦ من نشطاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من جميع التهم المنسوبة لهم وذلك بعد سبعة شهور من صدور الحكم الإبتدائى بحبسهم ثلاثة شهور وتغريم كل منهم ثلاثة آلاف درهم.

وتعود بداية الأزمة إلى أواخر العام الماضى حينما دعت الجمعية إلى تنظيم وقفه احتجاجية أمام البرلمان المغربى فى ذكرى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من أجل لفت الإنتباه إلى بعض الملفات الشائكة مثل الاختطاف والاختفاء القسرى، ولكن السلطات المغربية اعتبرت أن هذا العمل غير قانونى ، واصدرت المحكمة الإبتدائية حكمها سابق الذكر، وقد أثار ذلك موجة من الاستياء وأصدرت العديد من المنظمات الحقوقية بيانات تأييد للجمعية ، كما أرسلت بعضها ممثلين لحضور المحاكمات ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان حضر عنها الأستاذ بوجمعة غشير، كما أجتمع الأستاذ محمد فائق الأمين العام منظمة خلال زيارته للمغرب مع نشطاء الجمعية واستمع إلى وجهات نظرهم هذه الأزمة ، وأثار هذا الموضوع فى لقائه بالمسئولين الرسميين هناك.

السعودية
المنظمة تناشد مفوضية اللاجئين تأمين حقوق اللاجئين فى معسكر رفحا

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات حول موقف بعض العراقيين الفارين الى معسكر رفحا السعودي منذ حرب الخليج جاء فيها أن العدد التقريبي للمعتقلين عند إنشاء المعسكر في العام ١٩٩١ يبلغ (٣٣) ألف عراقي وأن المعسكر يضم في الوقت الحالي حوالي ٥٤٠٠ عراقي، يعيشون في ظل شديدة القسوة بمنطقة صحراوية نائية داخل كرفانات وبيوت مشيدة من البلوك لاتتوافر على مستلزمات العيش الضرورية، كما أنهم ممنوعين من الخروج من المعسكر فضلاً عن تعرضهم للإهانة مما دفع أحدهم وهو نايف خليفة إلي الانتحار.

وأوردت المصادر تصريحات لمسئولين عراقيين تشير الى أن السلطات السعودية تمنع هؤلاء العراقيين من العودة إلي بلادهم فى اطار عفو أصدره مجلس قيادة الثورة العراقى برقم ١١٠ والصادر في ١٩٩٩/٦/٢٨ بزعم تعرض حياتهم للخطر في حال العودة إلي العراق.

فى حين تؤكد التصريحات الرسمية السعودية على حرية هؤلاء العراقيين وغيرهم على العودة الى بلادهم ومغادرة الأراضى السعودية.

وفى ضوء هذا التضارب، فان المنظمة العربية لحقوق الإنسان تناشد مفوضية اللاجئين التدخل للوقوف على أحوال المذكورين فى مخيم رفحا، وعلى تأمين حقوقهم.

السودان:
إيقاف صحيفة عن الصدور

تلقت المنظمة معلومات تفيد أن السلطات الأمنية السودانية قامت يوم ١٢ أكتوبر/تشرين أول بإيقاف جريدة الخرطوم مونيتور عن الصدور لمدة يومين، وذلك لثانى مرة خلال أقل من شهر بسبب نشرها مقالات عن الحرب الأهلية في الجنوب.

وتطالب المنظمة السلطات السودانية بعدم اللجوء إلى إيقاف الصحف حفاظا على حرية الرأى والتعبير التى تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

سوريا

المنظمة تدعو السلطات لوقف ملاحقة رموز المجتمع المدني

تابعت السلطات السورية تدابيرها المتخذة بحق ناشطي المجتمع المدني والمنتديات الثقافية وحقوق الإنسان، حيث شرعت محكمة الجنايات في ٣٠ أكتوبر/تشرين اول في النظر في التهم الموجهة إلى النائبين المستقلين "رياض سيف" مؤسس منتدى الحوار الوطني، و"محمد مأمون الحمصي" الذى كان يتبنى فكرة تأسيس لجنة نيابية للدفاع عن حقوق الإنسان في البلاد.

بينما ينتظر آخرين من رموز المجتمع المدنى محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة العليا، وهؤلاء هم المحامي "حبيب عيسي" الناطق باسم منتدى الأتاسي للحوار الديمقراطي، والاقتصادي د."عارف دليلة"، والمهندس "فواز تللو"، والمحامى "رياض الترك" أمين الحزب الشيوعي المكتب السياسي المحظور، والطبيبين " وليد البنى" ، و " كمال اللبوانى" ، والناشط الكردي "حسن سعدون".

ويشترك جميع المتهمين في تهم السعى لتغيير الدستور بالقوة والاضرار بأمن الدولة وتأسيس جمعيات بشكل غير قانوني، ... وغيرها.

في هذه الأثناء أطلقت السلطات في ١٨ نوفمبر/تشرين ثان سراح ٩ من المعتقلين السياسيين بينهم ٨ من المنتمين إلى حزب العمل الشيوعي المحظور، وتبلغ فترات إعتقالهم قرابة ١٥ عاماً، ومن بينهم "عباس عباس"، و "نزار مرداني" ، و"بهجت شعبو"، و"عدنان محفوض"، فضلاً عن "عادل إسماعيل" من حزب البعث الاشتراكي الديمقراطى.

وبالرغم من ذلك لم تتوقف السلطات عن تدابيرها الهادفة إلى الحد من حرية عمل منظمات وهيئات المجتمع المدنى والمنتديات الثقافية، حيث قامت في نهاية أكتوبر/تشرين أول باعتقال " إبراهيم حوشة" القيادي بالحزب الشيوعي المكتب السياسى-، وفي الوقت ذاته استدعت السلطات الامنية السيدة "سهير الأتاسي" رئيس منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطى للتنبيه عليها بوقف أنشطته.

والمنظمة تكرر دعوتها للسلطات السورية باطلاق سراح المذكورين والكف عن ملاحقة ناشطى المجتمع المدنى.

فلسطين/المملكة المتحدة:

المنظمة تطالب السلطات البريطانية بإعادة إجراءات محاكمة سمر وجواد

أعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن بالغ قلقها من قرار محكمة الاستئناف البريطانية بعدم قبول الطعن المقدم من الفلسطينيين "سمر العلمى" و "جواد البطمة" المحكوم عليهما فى العام ١٩٩٦ بالسجن عشرين عاماً، لرفضها الدفعين الذين استند اليهما المتهمين فى طعنهما ضد حكم أول درجة، وهما انعدام الصلة المباشرة بالجرم موضع الادانة وعدم توافر الدليل القاطع على تورطهما فى ارتكابه.

وكانت محكمة أول درجة قد أدانت "سمر" و "جواد" بتهمة التآمر لتفجير السفارة الاسرائيلية فى بلفور هاوس بلندن فى العام ١٩٩٤، فى محاكمة لم تتوافر لها أسس ومعايير المحاكمة العادلة، لرفض هيئة المحكمة السماح للدفاع بالاطلاع على وثائق وأدلة الادانة التى صنفتها أجهزة الأمن بالسرية، وعدم التزامها بواجب الرد على دفاع المتهمين.

وأثار قرار الرفض قلق المنظمة، لا سيما وأن المحكمة لم تتح لهيئة الدفاع الاطلاع على وثائق وأدلة الادانة واستمرار فرض الحظر على بعضها، ولم تستجب لطلبات ضم وثائق وتقارير أمنية تبرىء ساحة "سمر" و "جواد"، فضلا عن عدم التفاتها لشهادات صحفية لعملاء الأمن بشأن تورط الاستخبارات الاسرائيلية فى تفجير سفارة بلاه لدفع السلطات البريطانية الى التشدد ضد العرب والمسلمين. وضاعف من قلق المنظمة شروع السلطات البريطانية فى اتخاذ تدابير تشريعية للحد من حرية اللاجئين والمقيمين العرب والمسلمين لمجرد الاشتباه فى علاقتهم بتنظيمات تصنف بأنها ارهابية.

وهو ما يتناقض كلية مع توجهات الحكومة البريطانية وتأكيداتها على الفصل ما بين التنظيمات الارهابية وبين المنتمين الى الحضارة العربية الاسلامية فى المكافحة الدولية للارهاب.

وقد أصدرت المنظمة بياناً أبدت فيه عميق أسفها لقرار محكمة الاستئناف رفض قبول طعن "سمر" و "جواد"، وجددت مطالبتها للسلطات البريطانية باعادة إجراءات المحاكمة على أسس ومعايير المحاكمة العادلة، وعلى رأسها انهاء الحظر المفروض على كافة الوثائق والأدلة المتعلقة بالقضية.

تـــلقت المـــنظمة العديد من الرسائل التى لازالت تتناول أراء وأوضاع المواطنين من أصل عربى فى الولايات المتحدة وأوروبا بعد حادث الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة فى ١١ ســبتمبر ٢٠٠١ وســوف تتناول النشرة هذه الرسائل دون نشر أسماء أصحابها حفاظاً عليهم ولعدم تعرضهم لجرائم الكراهية او للمسائلة القانونية فى الظروف الحالية التى تسود فى العالم الغربي. وقد حرصت المنظمة عند صياغة ردودها على تلك الرسائل عدم تعرض أصحابها لأى مخاطر.

١-تلقت **المـــنظمة** رسالة من السيد"ى.س" بالولايـــات المـــتحدة يشـــير فيها الى أنه كمواطـــن أمـــريكي يشـــعر بعـــدم راحة الضـــمير بسبب تعرض المدنيين الأبرياء فى أفغانســـتان للقتل نتيجة حملة عسكرية يســـاهم فيهـــا عن طريق الضرائب التى يدفعهـــا. وتعـــرض كاتب الرسالة إلى أنه حـــتى الأن لم يحصل على الأدلة الدامغة الـــتى يـــتحدث عـــنها الرئيس الأمريكي ورئيـــس وزراء بريطانيا والتى تبرر شن هـــذه الحرب التى تشهد كل يوم انتهاكات فاضـــحة لحقـــوق الإنسان. وأبدى كاتب الرسالة تعجبه من أن الإدارة الأمريكية لم تـــبدأ حـــتى الأن فى مـــراجعة سياستها الخارجيـــة الـــتى جلبت عليها كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وطالب رجال الكونجرس الأمـــريكي بضرورة القيام بذلك فى أسرع وقـــت ممكن، خاصة وان الآراء المتعقلة تشـــير إلى أن مـــا تفعله الولايات المتحدة وحلفائها الان فى أفغانستان بالإضافة الى اســـتمرار سياساتها الخارجية الحالية التى تكيل بمكيالين سوف تخلف جيلاً جديداً من الإرهابيين وأن المواطن الأمريكي سيدفع الثمن غالياً مرة أخرى فى المستقبل.

وأشار كاتب الرسالة بأن العرب يتهمون إسرائيل بأنها وراء الحادث الإرهابي وهو مـــع عـــدم اســـتبعاده لهذا الاحتمال فإنه يضيف احتمال ان يكون وراء هذا الحادث الصـــربيين والكولومـــبيين وغيرهم ممن يريدون الانتقام من الولايات المتحدة.

وتعـــرض كاتب الرسالة للحملة التى تشن الأن فى الصحافة الأمريكية ضد السعودية ومصـــر والإمـــارات فذكر أن هذه الدول تعتـــبر من أكثر أصدقاء أمريكا فى العالم العربي وأن إسرائيل وحدها هى المستفيدة مـــن نتائج هذه الحملة التى تمكن أن تؤثر عـــلى العلاقـــات الأمـــريكية وهذه الدول العربية الصديقة.

وفـــند كـــاتب الرســـالة كل الأسانيد التى ســـاقتها الإدارة الأمـــريكية لإتهام العرب والمســـلمين بالقيام بالاعتداء الإرهابي، ثم أشار الى معلومة لم تنشر حتى الان وهى ان محمـــد عطا المصري الجنسية كان قد ســـجن فى إسرائيل لمدة عامين مما يوحى بأنـــه جـــند مـــن قبل إسرائيل للقيام بهذه الجـــريمة وإمكانيـــة اســـتعداده للقيام بها خاصـــة أنها موجهة الى الولايات المتحدة وليس الى اى دولة عربية.

واختـــتم كاتب الرسالة ذاكراً انه مازال حائـــر وغـــير مرتاح الضمير كمواطن أمريكـــي مؤكداً أنه لا يدافع عن الإرهاب ولكنـــــه يدعو الى ضرورة البحث عن الحقيقة.

٢- وتـــلقت **المـــنظمة** رســـالة من السيد "ع.ق" المقيـــم فى إحدى الدول الأوربية أشار فيها إلى أن أي محقق محايد فى أى جـــريمة يبحث عن الهدف وراء ارتكابها والمســـتفيد مـــنها . وأشار إلى أن هناك العديد من الدول يمكن أن تكون وراء هذه الجـــريمة الـــتى تهـــدف إلى الانتقام من الولايات المتحدة ومنها نيكاراجوا وصربيا والصـــين وكوبا وإيران وحتى الاتجاهات المتطرفة اليمينية داخل الولايات المتحدة.

كمـــا أشـــار كاتب الرسالة الى العديد من الرافضـــين لسياســـة العولمة التى تتبعها أمـــريكا والذيـــن اظهروا اعتراضهم على هذه السياسة فى سياتيل ودربن.

ثـــم أشـــار كـــاتب الرسالة إلى إمكانيات الموســـاد فى اســـتخدام جـــوازات السفر المســـروقة مـــن بعض العرب للقيام بهذه الجـــريمة عن طريق عملائها، كما أشار الى أن التاريخ للأسف يذكر أن الموساد استطاعت فى بعض الأحيان تجنيد بعض العرب للقيام بهذه العمليات الإرهابية.

واختـتم كـاتب الرسالة رسالته فذكر أن العـرب والمسـلمين اسـتنكروا الحادث الإرهـابي ورفضوا الصاقة بالإسلام وأن الحقيقـة سـوف تظهر مهما طال الزمن وسـيبقى للولايات المتحدة الخزى والعار لانهـا فى سـبيل الانـتقام انتهكت كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٣-تلقت **المنظمة** رسالة من السيدة "ز.ن" وهى مواطـنة أمـريكية من أصل عربي أشـارت إلى ان الحضارة الإسلامية هي أعرق حضارة فى العالم لأنها استندت الى القـرآن الكـريم الـذى أنزله الله سبحانه وتعـالى على النبي الأمى محمد صلى الله عـليه وسلم، وأضافت بأن هذه الحضارة هى الـتى علمت الإنسان الهندسة والجبر والحساب والكيمياء وأنهت عصور الظلام والجبروت.وناشدت كاتبه الرسالة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكوميـة الدوليـة القيام بجهد من أجل التعريف بهذه الحضارة وبالدين الإسلامي السمح والذى يدعو إلى السلام والمحبة.

٤-تـلقت **المنظمة** رسالة من السيد "ن.أ" وهـو مواطـن أمـريكي عـبر فيها عن إعتراضـه عـلى قرار الرئيس الأمريكي بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة المواطنين غيـر الأمـريكيين معتـبراً أن مضمون المرسـوم الرئاسي بإنشائها قد إنتهك كل المعاييـر الدولية لحقوق المتهم وجرد كل المـبادئ الـواردة فى الوثيقـة الأمريكية لـلحقوق مـن مضـمونها. وذكر كاتب الرسـالة أن المرسوم الرئاسي الأمريكي يعـد أكبر مثال للديكتاتورية التى تمارس من جانب الإدارة الأمريكية وتجريداً لكل مـبادئ الديمقـراطية التى كان يفخر بها المواطن الأمريكي وهى ديمقراطية كانت تظـلل كل المقيمين على أرض الولايات المـتحدة، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، بمـبادئ العدالـة وسـيادة القـانون.

وأشـار كـاتب الرسالة بأنه يتفق مع من يـنادى بمعاقـبة بن لادن إذا ثبت ارتكابه هذه الجريمة ولكن العقاب يجب أن يكون وفقـا للقانون الذى يعطية الحق فى الدفاع عن نفسه وتقديم دفاعاته.

واختتما الكاتب رسالتة قائلاً لقد أوحينا الى العـالم كلـه بأنـنا فى الولايات المتحدة نحـارب الإرهاب من أجل انتصار مبادئ الديمقـراطية والحرية، والسؤال الأن ماذا تبقى لنا من هذه المبادئ الأن؟.

٥- تـلقت **المـنظمة** رسـالة من مواطن أمريكي من أصل عربي هو السيد "أ.هـ" يقول فيها أنه يريد سؤال الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته عن موقفهما من تصاعد إرهـاب الدولـة الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسـطيني، وأضـاف أن العدالة تقتضى مـنهما التخلى عن حمقهما المخزي إزاء الجـرائم الـتى تـرتكب كل يوم منذ ١١ سـبتمبر ٢٠٠١ مـن جانب إسرائيل ضد الشـعب الفلسطيني وخاصة المدنيين من نسـاء وأطفال، وطالبهما بضرورة العمل عـلى وقف الإرهاب الإسرائيلي إن كانا يرغبان فى القضاء على جذور الإرهاب.

٦- ووجه المواطن الأمريكي من اصل عربي السيد "أ.أ" رسالة **للمنظمة** ذكر فيها أن عـلى الولايات المتحدة أن كانت فعلا تـنادى بمجتمع تسوده العدالة والقانون أن تديـن وبشدة قيام إسرائيل رسمياً باغتيال القـادة الفلسطينيين فى الأراضي المحتلة. وتساءل كاتب الرسالة عن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة وعما إذا كانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ غير كافية لقيام أمريكا بمراجعة هذه السياسة، لأن استمرارها فى تـأييد إسرائيل في الإرهاب الذى تزاوله ضـد الشعب الفلسطيني يعنى أنها شريكة فى هـذا الإرهاب وبالتالي يمكن وصمها بأنهـا مـن الـدول التى تشجع الإرهاب وتحميه.

٧- وتـلقت **المنظمة** رسالة من المواطن العـربي السيد "سعد الفيومي" يقترح فيها عـلى الأميـر وليد بن طلال تحويل مبلغ العشـرة مـليون دولار الـتى تبرع بها لضحايا حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ورفض اسـتلامها عمـدة نيويـورك إلى عائلات الضـحايا المدنييـن فى أفغانسـتان الذين سقطوا تحت وابل القنابل الأمريكية.

٨- واخيـراً تـلقت **المـنظمة** رسالة من مواطـنة كـندية "ت.س" ذكرت فيها انها تمكنت عن طريق صديق لها من الإطلاع على النشرة التى تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان باللغة الإنجليزية ، وعبرت عن سعادتها بالتعرف على اراء ومشاعر غيـر تـلك التى تطلع عليها فى الصحف الأمـريكية والكـندية، خاصـة وان هذه الصحف لجأت فى الفترة الأخيرة الى عدم نشـر وجهـة نظـر العرب والمسلمين. وأضافت انها اهتمت بصفة خاصة بكل ما نشـر عن حقوق الشعب الفلسطيني الذى يعانى من العدوان الإسرائيلي.

وطلـبت فى نهايـة الرسالة إرسال نشرة **المـنظمة** إليهـا حتى تتعرف اكثر على المواضـيع المتعـلقة بحقـوق الإنسـان والمواثيق الدولية لأنها مجرد سكرتيرة فى إحدى الشركات وليس لديها البعد القانوني الـذى يمكن ان يتيح لها التعرف على هذه المواضيع.

الأمين العام يشارك الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان فى الاحتفال بالذكرى الثالثة والخمسين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان

شارك الأمين العام محمد فائق فى احتفال الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بالذكرى الثالثة والخمسين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وألقى الأمين العام كلمة بهذه المناسبة أكد فيها على تدشين هذا الإعلان لتطلعات جديدة للإنسانية نحو سبل تجاوز المحنة وبناء مستقبل أفضل.

لكن على الرغم من كل النجاحات عبر العقود الخمسة التالية لإعلان هذه الوثيقة فقد لازمتها ثلاث حقائق رئيسية: أولها الفجوة بين المثال الذى تحقق بإقرار هذه المبادئ السامية، والواقع الذى لم يرق فى اى وقت وفى اى مكان لبلوغ هذه الغايات وثانيها هو الجدل الذى فجره الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وما انبثق عنه من اتفاقيات حول عدد من القضايا الإشكالية مثل مدى إلزامية هذه المبادئ وحدود العام والخاص فى شان السيادة الداخلية للدول، والتناقض الذى ينشأ أحياناً بين منظومات القيم فى بعض الثقافات مقابل ما يطرح حول عالمية مبادئ حقوق الإنسان، فيما يعرف بقضية العالمية والخصوصية.

واختتم الأمين العام كلمته بترحيبه بمدى التقدم الذى شهدته التجربة البحرينية فى مجال حقوق الإنسان واعتبارها نموذج للإرادة السياسية الواعية فى تخطى العقبات والنهوض والتقدم.

.. والجمعية الكويتية تنشئ موقعاً إلكترونياً

أمام حشد من أعضاء ومؤيدى الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان إفتتح الأستاذ "جاسم القطامي" رئيس الجمعية ورئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان حفل تدشين موقع إلكتروني خاص بالجمعية على شبكة الانترنت لدعم دور الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالجمعية ودورها فى الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان.

.. والمنظمة المصرية تتقدم للجهات الإدارية بحكم القضاء بأحقيتها في الإشهار

بعد حصولها على حكم القضاء الاداري بأحقيتها في الإشهار ووقف قرار الجهات الادارية المختصة بالامتناع عن قيدها، تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالصيغة التنفيذية لحكم القضاء الى الجهات المختصة لنيل أحقيتها في الاشهار طبقاً لقانون تنظيم الجمعيات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ المعمول به أنذاك.

.. وتصدر تقريرها للعامين ١٩٩٩، ٢٠٠٠

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريرها الحادى عشر الذى يتناول بالرصد والتوثيق حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى مصر خلال العامين السابقين ٩٩، ٢٠٠٠.

وتستعرض المنظمة فى هذا التقرير حالة حقوق الإنسان فى مصر من خلال ثلاثة أقسام رئيسية وهما كا لآتى:-

القسم الأول: وتتناول فيه المنظمة المصرية بالعرض والتقييم أهم التشريعات والأحكام القضائية والإجراءات ذات الصلة بحقوق الإنسان فى مصر خلال عامى ٩٩، ٢٠٠٠.

القسم الثاني: ويتناول أبرز إنتهاكات حقوق الإنسان سواء كان مصدر هذه الانتهاكات جهة حكومية أو غير حكومية.

القسم الثالث: ويتضمن مجمل نشاط المنظمة خلال عامى ٩٩، ٢٠٠٠ على مستوى الرصد والمراقبة وعلى مستوى تدعيم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وأخيراً على مستوى المساعدة القانونية للنساء.

هذا بالاضافة إلى القسم الرابع وتستعرض فيه المنظمة الازمة التى تعرضت لها خلال عامى ٩٩، ٢٠٠٠ من إحالة الأمين العام للمحاكمة ورفض تسجيل المنظمة بوزارة الشئون الإجتماعية.

الجمعية اللبنانية تطالب السلطات بالتراجع عن تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية

في اجتماع لهيئتها الادارية، أعربت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان عن أسفها للتعديلات التى أدخلت على قانون أصول المحاكمات الجزائية، واعتبرته مؤشراً على تراجع السلطات عن التزاماتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وطالبت بالتراجع عن هذه التعديلات فى أقرب وقت.

وإزاء حملات الاعتقال والتوقيف الأخيرة بحق الناشطين الطلابيين كررت الجمعية مطالبتها بالافراج عن الموقوفين، واعتبرت التوقيفات مساساً بالحرية الشخصية والحق في حرية ابداء الرأي والتعبير.

وقررت الهيئة الادارية فتح جميع جلساتها للمشاركة العامة لإدارة النقاشات المطلوبة حول صيانة حقوق الإنسان والحريات العامة في لبنان.

قطاع حقوق الإنسان فى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية يعلن تشكيل لجنة دائمة للدفاع عن المعتقلين السياسيين

نظم قطاع حقوق الإنسان فى شبكة المنظمات الأهلية، مؤتمراً صحفياً فى مقر الشبكة، الكائن فى مدينة غزة، أكد على خطورة الاعتقال السياسى، وضرورة الإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين، وأهمية خطوة تشكيل لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين.

حضر المؤتمر ممثلين عن عدد من المؤسسات الأهلية، والشخصيات الوطنية، بالإضافة إلى الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وذلك للتأكيد على رفض أشكال الاعتقال السياسى كافة، وعلى:

١-الإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين، وضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية.

٢-ضرورة احترام مبدأ سيادة القانون.

٣-إن تغليب الجانب الأمنى على حساب القانون واحترام الحريات يفاقم درجة عدم الارتياح العام ولن يجلب الاستقرار والأمن للمواطنين.

وقد أعلن عن تشكيل لجنة دائمة للدفاع عن المعتقلين السياسيين بعضوية مركو الميزان لحقوق الإنسان، وبرنامج غزة للصحة النفسية، والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسرى، ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ورابطة اطباء فلسطينيين من أجل حقوق الإنسان، بالاضافة إلى عدد من المحامين بصفتهم الفردية.

الدورة التدريبية الثانية للمنظمة العربية للمحامين الشبان

تحت عنوان "المحامى المدافع عن حقوق الإنسان" عقدت المنظمة العربية للمحامين الشبان دورتها التدريبية الثانية بمدينة أغادير بالمغرب (١٨-٢١ أكتوبر ٢٠٠١).

وقد ركزت أهم محاور الدورة حول:

-دور المحامى في الدفاع عن حقوق الإنسان وعن حقوق أمته وطبيعة هذا الدور بين المهني والسياسي.

-آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وكيفية استعمال الأدوات الدولية في الدفاع عن ضحايا الانتهاكات، وما تقدمه شبكة الإنترنت في خدمة دور المحامى للدفاع عن الضحايا.

-الوضعية القانونية للمحامي المدافع عن حقوق الإنسان خارج وطنه ودور المحامي في القانون الجنائي الدولي وفكرة إنشاء نقابة دولية للمحامين.

-كيفية مواجهة الحصار والعقوبات الدولية.

وتبلورت توصيات الندوة في

١- دعوة جميع الدول العربية للمصادقة على المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان وتكييف تشريعاتها المحلية معها، وتوفير الضمانات اللازمة لكفاءة عمل المحامي وتحضيره لتبني القضايا القومية العربية والإسلامية أمام المحافل الدولية.

٢- عقد مؤتمر دولي لدراسة إمكانية تأسيس نقابة دولية للمحامين ووضع قواعد ومعايير عملها كمؤسسة دولية.

٣-المطالبة بإعادة النظر في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بما يتوافق مع حقوق الشعوب.

٤- الدعوة لإيجاد تعريف دقيق للإرهاب لتمييزه عن حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير.

مؤتمر النشيطات الحقوقيات في العالم العربي يطالب بوضع إتفاقية دولية لحماية المدافعين

انعقد في باريس/فرنسا فى الفترة من ١٢ إلى ١٥نوفمبر/تشرين ثان مؤتمر نشيطات حقوق الإنسان في العالم العربي وبالتعاون فيما بين البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان واللجنة العربية لحقوق الإنسان، وبحضور ممثلات عن خمسين منظمة غير حكومية في العالم العربي والمهجر، تداول المؤتمر النقاش حول أوضاع حقوق الإنسان ، وخاصة

فى العالم العربي، وخص بالنقاش سبل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد طالب المؤتمر بتطوير إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى اتفاقية دولية ملزمة تتضمن حماية خاصة بالناشطات ترتبط بحقوقهن كنساء.

كما طالب المؤتمر بتفعيل الآليات الديمقراطية في مستويات الأمم المتحدة، ومعاقبة المسئولين عن انتهاكات حقوق النشطاء وفقا لآليات المحكمة الجنائية الدولية، ودعت الناشطات كافة الحكومات العربية إلى التصديق على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

الأمين العام يطالب المجتمع الدولى بالتمسك بالعدالة الإجتماعية فى ندوة عولمة التجارة الدولية

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ندوة "عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب".

وقد ألقى كلمة المنظمة الأستاذ محمد فائق الأمين العام حيث طالب المجتمع الدولى بضرورة التمسك بالعدالة الاجتماعية لأنها السبيل الوحيد لتوازن المجتمع ولإيجاد الاستقرار الحقيقي وتحقيق الأمن ومقاومة العنف والإرهاب وشرط أساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي.

كما طالب الأمين العام منظمات المجتمع المدنى الذى بدأت تتشكل ملامحه وظهرت فاعليته فى ديربن بجنوب أفريقيا وفى سياتل وديقوس وجنوة واماكن أخرى من قبل بتحمل مسئوليتهم فى إيقاظ الضمير العالمى وإحياء المواثيق والقوانين الدولية والدعوة لعالم أكثر عدلاً وأكثر توازناً.

ثمان سنوات على اختفاء الكيخيا

يصادف يوم ١١ ديسمبر الجارى، مرور ثمان سنوات على اختفاء أ. منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا السابق وعضو مجلس أمناء المنظمة.

وخلال هذه السنوات الثمان لم تسفر الجهود المضنية التى بذلتها أسرته وأصدقاءه ومنظمات حقوق الإنسان، وفى مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى إجلاء مصيره، ولم يتوقف الجدل القانونى حول مسئولية الحكومة المصرية عن التقصير فى حمايته خلال زيارته لمصر لحضور الجمعية العمومية للمنظمة وقررت محكمة جنايات عابدين وجود تقصير، وقضت بتعويض أسرته لكن رفضت محكمة استئناف القاهرة فى ٢٧ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠١ الدعوى بعد طعن وزارة الداخلية على الحكم ، كما ثار نقاش طويل حول مسئولية الحكومة الليبية فى إجلاء مصيره باعتباره مواطناً ليبياً.

وحثت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ولا تزال على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق مشتركة بين الحكومتين المصرية والليبية تعمل على إجلاء مصير الكيخيا.

لا أحد يعلم مصيره حتى اليوم، ولكن تفترض منظمات حقوق الإنسان أن المختفيين قسرياً أحياء ومحتجزين وينتظرون العودة. ويراهن مرتكبوا جرائم الخطف والاخفاء دائما على عامل الزمن كوسيلة لطمس الحقائق، والافلات من العقوبة، لكن تراهن المنظمة أنه يأتى دائما الوقت الذى تسقط فيه الحصانات والاجراءات التى تحمى الجناه – أيا كانوا – وساعتها سوف يمكن إجلاء مصير الرجل، والقصاص من الجناة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى
نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى
الأمين العام : أ. محمد فائق
المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع
ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨
فاكس: ٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني :
aohr@link.net
صفحة الإنترنت :
www.aohr.org R

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ١٥ديناراً الأردن ١٠ ديناراً
مصر ٣٠ جنيهاً المغرب ١٠٠درهم
تونس ١٠ ديناراً بقية الأقطار ٣٠ دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835
أو البنك العربى بسويسرا
Arab Bank (Switzerland)
Account 201738